ورقة علمية

تأثير مراكِز الفكر والرأي ودورها في صناعة القرار في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

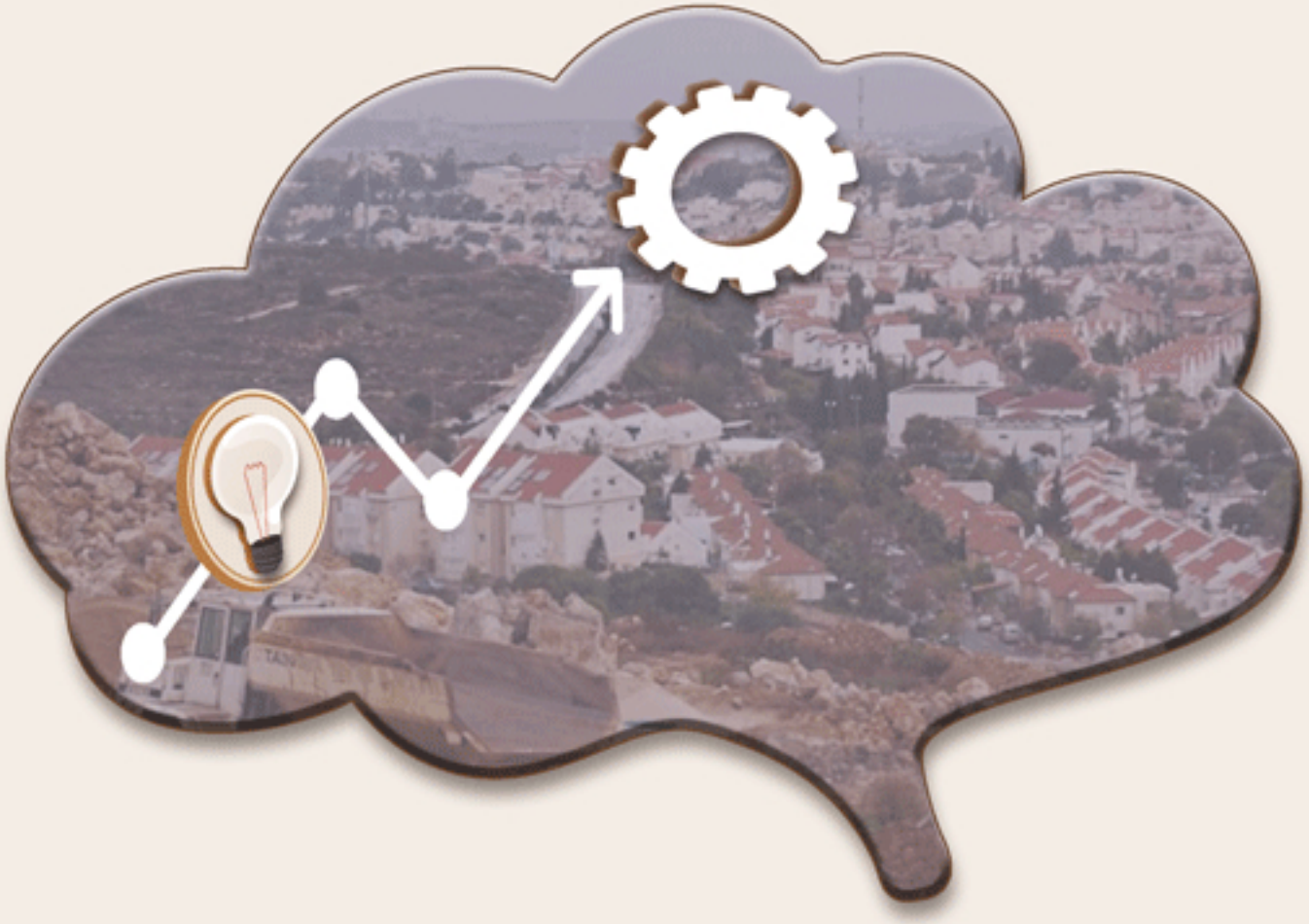

د. أشرف عثمان بدر

شباط/ فبراير 2023

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

ملخص..... 2

مقدمة..... 3

المبحث الأول: إطار نظري ومفاهيمي: 9

المطلب الأول: إطار مفاهيمي 9

المطلب الثاني: إطار نظري..... 12

المبحث الثاني: آلية صنع القرار..... 15

المبحث الثالث: أنواع مراكز البحث..... 18

المبحث الرابع: التمويل..... 20

المبحث الخامس: تأثير مراكز الفكر والرأي: 23

المطلب الأول: التأثير المباشر..... 26

المطلب الثاني: التأثير غير المباشر..... 37

الخلاصة والاستنتاجات..... 41

تأثير مراكِز الفكر والرأي ودورها في صناعة القرار في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

د. أشرف عثمان بدر[1]

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إجراء مسح وتحليل لتأثير مراكز الفكر والرأي على صناعة القرار في "إسرائيل"، والسعي للإجابة على سؤال مركزي يتعلق بماهية تأثير مراكز الفكر والرأي الإسرائيلية، والذي يتفرع عنه عدة أسئلة تتعلق بكيفية تأطيرها نظرياً ومفاهيمياً، وإمكانية رصد تأثيرها المباشر وغير المباشر، وذلك بواسطة إجراء مسح للأدبيات المنشورة والمتعلقة بموضوع البحث، مع الرجوع إلى المصادر الأولية المتوفرة كالإحصاء الإسرائيلي، ومن خلال تحليل مضمون المواقع الرسمية، على الشبكة العنكبوتية، لأبرز مراكز الفكر والرأي في "إسرائيل"، وبالاستناد على نظرية فوكو Foucault Theory حول علاقة السلطة بإنتاج المعرفة.

تجادل الورقة بوجود تأثير مباشر وغير مباشر لمراكز الرأي على الرغم من تعقيد عملية صنع القرار وصعوبة رصد هذا التأثير.

قُسِّمت الورقة إلى خمسة مباحث وخاتمة؛ تبدأ بالتأطير النظري والمفاهيمي لمراكز الفكر والرأي، وتنتقل بعدها إلى تناول آلية صنع القرار في "إسرائيل"، ومن ثم البحث بأنواع المراكز وتمويلها، وأخيراً رصد التأثير المباشر وغير المباشر للمراكز الإسرائيلية. حيث رصدت الدراسة عدة مجالات للتأثير المباشر وغير المباشر، لتستنتج وجود تأثير للمراكز على عملية صنع القرار نتيجة لتزايد الاستناد على العقلانية، وبأنّ لمراكز الرأي دوراً في عدة جوانب تتعلق بإدارة السكان (البيوسلطة) من بينها الجانب السياسي، والأمني، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي الأيديولوجي.

مصطلحات البحث:

مراكز الفكر	مراكز الرأي	الاستعمار الاستيطاني	المعرفة
السلطة	البيوسلطة	صناعة القرار	

[1] باحث ومحاضر أكاديمي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، وماجستير دراسات إسرائيلية.

مقدمة:

اتخاذ القرارات يعدّ جزءاً أساسياً من عملية تسيير حياة الأفراد والمجتمعات، ومع التطورات التي شهدها العالم ما بعد عصر الحداثة والتحول باتجاه العقلانية، وتغير شكل نظام الحكم في بعض الدول من سلطوي فردي إلى الشكل الديموقراطي، أصبح اتخاذ القرارات عملية مركبة ومعقدة تشارك فيها عدة جهات ولا تقتصر على شخص الحاكم. فقد لعبت مراكز الفكر والأبحاث دوراً بصناعة القرار في بعض الدول عقب الحرب العالمية الثانية، وازداد دورها وتأثيرها منذ سبعينيات القرن العشرين، ليصبح لها دورٌ فاعلٌ في استشراف المستقبل والتخطيط له، ووضع الحلول والمقترحات والسيناريوهات لمواجهة المعضلات أمام صانعي القرار. ينطبق الأمر ذاته على الكيان الصهيوني، الذي برز فيه دور مراكز الفكر والرأي كمصدر من مصادر المعرفة الاستعمارية الهادفة لتعزيز منظومة التحكم والسيطرة الصهيونية.

يؤطر ريتشارد هاس Richard Haass لمراكز الفكر على أنّها مؤسسات تهدف إلى توليد فكر جديد لصناع القرار، كما تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها توفير خبراء للعمل الحكومي، وتأمين حيز وتفاهم مشترك لصانعي السياسات، علاوة على تثقيف المواطنين، وأيضاً توفير فريق ثالث يقوم بالوساطة بين طرفين متنازعين.[2]

يجادل كل من يويل غوزانسكي Yoel Guazansky وغاليا ليندنشتراوس Gallia Lindenstrauss بأنّ الدور الأساسي للمراكز البحثية هو تحديد المشكلات وتحليلها وتقييمها، وتقديم الاقتراحات

[2] Richard N. Haass, Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective, site of U.S. Department of State, 1/11/2002, https://2001-2009.state.gov/s/p/rem/15506.htm

والتوصيات لتحسين كيفية التعامل معها، وأحياناً، كما هو شائع في أمريكا الشمالية، وإن كان ذلك أقل في أوروبا الغربية و"إسرائيل"، لتوفير منصب مؤقت للأشخاص الذين ينتظرون تولي المنصب مع تغيير الحكومة، أو "وظيفة ثانية" للمسؤولين المغادرين.[3] لكننا سنجد، في السطور اللاحقة، أدواراً أخرى لم يتطرق لها هاس أو غوزانسكي وكذلك ليندنشتراوس، تتجاوز الدور السياسي إلى الدور الاجتماعي، والأمني، والاقتصادي، والثقافي.

بحثت عدة أدبيات في موضوع مراكز البحث[4] الإسرائيلية. حيث يقوم كمال حسان بتعريفها مع تأطيرها نظرياً (بشكل موجز)، وتطرق للجذور التاريخية لنشأتها، وأهميتها، مع تعداد لأنواعها.[5] فيما تناولت نظيرة خطاب دور مراكز الفكر الإسرائيلي في الغزو الفكري للدول العربية.[6] وبحث حسين الشهواني في أنواع المراكز، وتمويلها ودعمها، وتأثيرها على السياسة الأمريكية.[7] بينما اهتم عدنان أبو عامر بمراكز البحث في "إسرائيل" من حيث السياسات والأهداف والتمويل.[8]

برز من بين الأدبيات أطروحة الدكتوراه لهبة العزب، والتي تناولت فيها دور مراكز الفكر الإسرائيلية في صناعة السياسة العامة، مع دراسة حالة معهد السياسة والاستراتيجية The Institute for Policy and Strategy (IPS) الذي يتبع مركز هرتسيليا متعدد المجالات Herzliya Interdisciplinary Center (IDC) ، ومدرسة "لاورد" للحكومة والديبلوماسية، ويشرف على عقد مؤتمر هرتسيليا السنوي

---

[3] Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, "Foreign Policy Think Tanks and Decision Making Processes," *Strategic Assessment* journal, Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv University, Vol. 20, No. 2, July 2017, p. 127.

[4] لا يتم التمييز في هذا الورقة بين مصطلحَي مراكز الفكر ومراكز البحث، فكلاهما له المدلول نفسه.

[5] كمال حسان، "مراكز الفكر الإسرائيلية ودورها في النسيج الاجتماعي،" مجلة **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد 24، 2006، ص 44-56.

[6] نظيرة خطاب، "دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخططات الغزو الفكري للمنطقة العربية،" **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العراق، العدد 12، 2010/12/31، ص 3-31.

[7] حسين الشهواني، "مراكز الأبحاث الإسرائيلية: وأثرها في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي،" مجلة **دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 8، العدد 23، 2011، ص 59-89.

[8] عدنان أبو عامر، **مراكز البحث العلمي في إسرائيل: السياسات، الأهداف، التمويل**، دراسات صناعة البحث العلمي (2) (بيروت: مركز نماء للبحوث والاستشارات، 2013).

Annual Herzliya Conference منذ سنة 2000، ويتناول المناعة القومية لـ"إسرائيل". وتجري العزب مقارنة بين السياسات الحكومية المعتمدة للتعامل مع ظاهرة "معاداة السامية" وتوصيات المعهد، لتستنتج وجود توافق كبير بين توصيات المعهد في مؤتمراته وقرارات الحكومة.[9] علاوة على ذلك؛ وفي ورقة منشورة باللغة الإنكليزية مستلة من أطروحتها للدكتوراه تتناول كيفية قياس تأثير المراكز مع ذكر لأنواعها.[10]

وتناولت نهال مناد (كدراسة حالة) تأثير مراكز الفكر في "إسرائيل" على صياغة الاستراتيجية الأمنية.[11] فيما تعرضت إسلام العالول لنشأة مراكز الأبحاث الإسرائيلية وتعريفها وكذلك تصنيفها.[12]

وكذلك أشرف صوافطة الذي بحث في نشأة المراكز، والسياسات الحكومية لدعم البحث العلمي، ومن بينها موضوع التمويل.[13] أمّا أشرف بدر فيبحث في الدور الذي تقوم به مراكز أبحاث العلوم الإنسانية في "إسرائيل"، مع استعراض أبرزها.[14]

ويشير أحمد العسيري إلى صعوبة قياس تأثير مراكز البحث بسبب تعقيد عملية صناعة القرار في "إسرائيل"، ولذلك يتناول تعريف المراكز ونشأتها، ومكانتها، وأنواعها، وأهم الأقسام البحثية في الوزارات

---

[9] هبة العزب، **دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

[10] Heba Gamal El Din, "The Role of Think Tanks in Influencing Policy-Making in Israel," *Contemporary Arab Affairs* journal, Centre for Arab Unity Studies, Vol. 9, No. 2, 2016, pp. 187-211.

[11] نهال مناد، "دور مراكز التفكير الاستراتيجي (Think Tanks) في صنع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية 2016-2026" (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016).

[12] إسلام العالول، "الأبحاث الصهيونية ودورها في صناعة القرار،" أكاديمية دراسات اللاجئين، برنامج دبلوم الدراسات الفلسطينية، 2016/3/23، انظر: https://refugeeacademy.org/download/105

[13] أشرف صوافطة، "أثر البحث العلمي على صناعة القرار السياسي: إسرائيل نموذجاً،" موقع المركز الديمقراطي العربي، 2016/1/13، انظر: https://democraticac.de/?p=25826

[14] أشرف بدر، مراكز الأبحاث الإسرائيلية ودورها في صناعة القرار، موقع مركز رؤية للتنمية السياسية، 2016/12/19، انظر: https://vision-pd.org

الإسرائيلية.[15] ويعدد كل من سيد أسد الله Seyed Asadollah وأثري ماريان Athary Mryan وإحسان حجازي Ehsan Ejazi مراكز الأبحاث وأفرعها وتقسيماتها وتخصصاتها.[16] فيما تناولت مباركية أمين دراسة حالة مركز هرتسيليا ودوره في صنع القرار، مع ذكر لمواضيع المؤتمرات السنوية التي يقيمها المركز.[17] أيضاً؛ ركَّز خالد شعبان في مقالته على تعريف مراكز الأبحاث ومصادر تمويلها وأهميتها.[18] بينما أجرى تقى السيد مقارنة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية والعربية.[19] فيما تناول وليد عبد الحي تقييم الباحثين لدور مراكز الأبحاث في محاولة للإجابة على سؤال تأثير مراكز الأبحاث من عدمه، ومن خلال تتبع وزنها في القرار السياسي.[20]

تظهر مراجعة الأدبيات وجود ثغرة معرفية، تتمثل بافتقار معظم الأدبيات للتأطير النظري[21] واقتصارها على التأطير المفاهيمي، علاوة على وجود خلط في بعض الأدبيات بين دور وتأثير مراكز الفكر والأبحاث غير الحكومية، ودور دوائر وأقسام التخطيط في الوزارات الإسرائيلية. والأهم من ذلك هو تركيز معظم الأدبيات على حصر وتعداد مراكز البحث ومجالات عملها دون الخوض في تأثيرها على صنع القرار، فمعظم الأدبيات التي تمت مراجعتها والمعنونة بمراكز الأبحاث ودورها في صناعة القرار تنتهي إلى تعداد هذه

---

[15] أحمد العسيري، "مراكز الفكر والسياسة الإسرائيلية ودورها في صنع القرار،" مجلة **مكاشفات**، مركز البحث والتواصل المعرفي، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص: 92-103.

[16] Seyed Asadollah, Athary Maryan and Ehsan Ejazi, "The Impact of Israeli Think Tanks on Israel's Foreign Policy (2006-2017)," *Journal of World Sociopolitical Studies*, University of Tehran, Vol. 2, No. 2, 2018, pp. 247-285.

[17] مباركية أمين، "دور مراكز الفكر الاستراتيجي "Think Tank" في صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية 2011/2017 – المركز المتعدد الاتجاهات بهرتسيليا أنموذجاً" (رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018).

[18] خالد شعبان، "مراكز الأبحاث العربية والاسرائيلية: واقع وتحديات،" مجلة **التاريخية الفلسطينية**، مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، العدد 5، 2020، ص 48-87.

[19] تقى السيد، "مراكز الأبحاث وصنع القرار السياسي: دراسة حالة إسرائيل،" مجلة **آفاق سياسية**، العدد 65، 2020، ص 42-50.

[20] وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022/1/4، انظر: https://www.alzaytouna.net

[21] فيما عدا كمال حسان ومهند مصطفى اللذان تناولا الأمر بشكل موجز.

المراكز، وميزانياتها وتوجهاتها، مع تطرّق هامشي لدورها في صناعة القرار. بل إن بعض الأدبيات لا تتعرض لصنع القرار وإنما تنتهي إلى إجراء مقارنة بين مراكز الأبحاث الإسرائيلية والعربية أو الغربية. يتناول قسم كبير من الدراسات السابقة تأثير المراكز الإسرائيلية بعبارات عامة فضفاضة، دون ذكر أمثلة محددة لدور هذه المراكز، أو كيفية وماهية التأثير، وهذا ما تهتم به هذه الدراسة. ناهيك عن وجود خلط في بعض الدراسات بين دور مراكز الفكر في تحليل ودراسة الاستراتيجيات الإسرائيلية، وبين صياغة واقتراح هذه الاستراتيجيات.

تتمظهر الإشكالية فيما يتعلق ببحث دور المراكز في صناعة القرار بوجود رأيين متناقضين للباحثين، أحدهما يقول بوجود تأثير محدود في مقابل من يدعي بوجود تأثير ملموس.[22] تنطلق هذه الورقة من الافتراض بوجود تأثير لمراكز الرأي على صناعة القرار في "إسرائيل"، وبالتالي تهدف الورقة إلى إجراء مسح وتحليل لتأثير مراكز الفكر والرأي على صناعة القرار في الكيان الصهيوني، من خلال طرح سؤال مركزي مفاده: ما هو تأثير مراكز الفكر والرأي على صناعة القرار في "إسرائيل"، يتفرع عنه عدة أسئلة من بينها: ما هو التأطير النظري والمفاهيمي لمراكز الرأي، وما هو التأثير المباشر وغير المباشر لمراكز الفكر والرأي الإسرائيلية، وذلك بواسطة إجراء مسح للأدبيات المنشورة والمتعلقة بموضوع البحث، مع الرجوع إلى المصادر الأولية المتوفرة كالإحصاء الإسرائيلي، ومن خلال تحليل مضمون المواقع الرسمية، على الشبكة العنكبوتية، لأبرز مراكز الفكر والرأي في "إسرائيل"، حيث تمّ رصد 45 مركزاً.[23]

---

[22] وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الإسرائيلي.

[23] وهي: معهد أبحاث الأمن القومي، دراسات الأمن القومي، المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب، الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، بيجن – السادات، معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية، الفلسطيني الإسرائيلي، هاري ترومان، تامي شتاتينمس، ميتيفيم، هرتسيليا، معهد يروشليم، اليروشيلمي، الكنيست، دانيال أبراهام، معهد الاستراتيجات الصهيونية، شاشا، شموئيل نيمان، موشيه ديان، رئوت، طاوب، أدفا، فلورسهايمر، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، شاليم، أبراهام هارمان، فيدال ساسون، فيدرمان، فان لير، مولاد، روابط، معهد القدس لدراسات السوق، الإسرائيلي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، هاتمان شالوم، هنريتا سالد، كوهين، بن جوريون، الحاخام نسيم، تابنيكين، يعاري، إسحق بن تسفي، جبعات حبيبة، اليهودي العربي، مركز بتسيلم، مركز بيرس للسلام والانتاج.

تجادل الورقة بوجود تأثير مباشر وغير مباشر لمراكز الرأي على صناعة القرار في "إسرائيل"، على الرغم من تعقيد عملية صنع القرار وصعوبة رصد هذا التأثير، والذي يرتبط بعدة بعوامل من بينها نوع المركز وتمويله. ولإثبات هذه المجادلة تمّ تقسيم الورقة إلى خمسة مباحث وخاتمة، يتناول أولها التأطير النظري والمفاهيمي لمراكز الفكر والرأي بالاستناد على ميشيل فوكو Michel Foucault ونظريته حول علاقة السلطة بالمعرفة، ومن ثم يتم تناول آلية صنع القرار في "إسرائيل" بهدف موضعة مراكز الرأي في هذه العملية، ولننتقل بعدها إلى البحث في أنواع المراكز وتمويلها، ونختم بالمبحث الخامس الذي يهتم برصد التأثير المباشر وغير المباشر لمراكز الفكر والرأي.

يمكننا القول بوجود عدة عوائق تَحُوْل دون توسع الدراسات السابقة في رصد وتناول ماهية وكيفية تأثير مراكز الفكر والرأي على صنع القرار، من أبرز هذه العوائق تمحور عمل هذه المراكز حول تغيير الأفكار والسياسات، وهذا لا يحصل بشكل تلقائي في الأنظمة السياسية متعددة الأحزاب (كما في الحالة الإسرائيلية)، والبيروقراطيات الحكومية، حيث يحتاج ذلك إلى وقت طويل أحياناً قد يمتد إلى سنوات، ومن هنا تظهر صعوبة رصد تأثير هذه المراكز على صناعة القرار. من ناحية أخرى، لا نجد في معظم التقارير الصادرة عن أعمال مراكز الأبحاث أي ذكر لكيفية أو ماهية تأثيرها على صناعة القرار؛ فمن مجموع 45 مركزاً بحثت فيهم هذه الدراسة لا نجد سوى 3 مراكز[24] تذكر في تقاريرها كيف أثَّرت في صناعة القرار.

ما سبق ذكره؛ بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وعملية صنع القرار وكذلك التمويل، وأيضاً سرية بعض الأبحاث الصادرة عن مراكز الأبحاث بسبب علاقتها بالجانب الأمني، وغيرها من الأسباب، تضع عائقاً أمام البحث في تأثير هذه المراكز.

[24] وهي: معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية، ومعهد القدس لبحث السياسات، والمركز الإسرائيلي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي (ICSEP).

المبحث الأول: إطار نظري ومفاهيمي:

المطلب الأول: إطار مفاهيمي:

تعود أصول تسمية مراكز الفكر think tank إلى غرفة محصنة كانت تُعقد فيها اجتماعات القيادة العسكرية المشتركة في البنتاغون Pentagon بالولايات المتحدة، باعتبارها موقعاً آمناً لتبادل المعلومات. في البداية تمّ تعريب المصطلح كـ"دبابة الفكر"، في دلالة للمكان المحصن الذي تُتَّخذ فيه القرارات العسكرية الاستراتيجية، ثم تمّ

تعريبها لاحقاً كمراكز الفكر والرأي.[25] بحسب بعض الباحثين، لا يوجد تعريف واحد مقبول لمراكز الأبحاث،[26] لكن أصول البحث العلمي تفرض علينا تبني تعريفاً إجرائياً لمفهوم مراكز الفكر، وهذا ما سنتناوله في السطور القادمة.

تدعي ديان ستون Diane Stone بأنّ مصطلح مراكز الفكر قد شاع استخدامه في الستينيات لوصف مجموعة من المتخصصين الذين يجرون دراسة مكثفة لقضايا السياسة العامة، حيث يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مؤسسات الفكر والرأي على أنّها: "المنظمات العاملة على أساس منتظم في البحث وتقديم المشورة في أيّ مسألة تتعلق بالسياسة العامة، وهي الجسر بين المعرفة والسلطة في الديموقراطيات الحديثة".[27]

يعدّ البعض أنّ المؤسسات الفكرية عبارة عن "منظمة (منظمات) النخبة التي تعتمد على خبرتها وعلاقاتها الوثيقة مع صانعي السياسات لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية للشركات والجهات الخيرية".

---

[25] مباركية أمين، "دور مراكز الفكر الاستراتيجي "Think Tank" في صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية 2011/2017 – المركز المتعدد الاتجاهات بهرتسيليا أنموذجاً"، ص 29.

[26] Tevi Troy, "Devaluing the Think Tank," *National Affairs* journal, American Enterprise Institute, No. 10, Winter 2012, p. 77.

[27] Diane Stone, "Think Tanks and Policy Advice in Countries in Transition," Paper prepared for the Asian Development Bank Institute Symposium: "How to Strengthen Policy-Oriented Research and Training in Viet Nam", 31/8/2005, p. 2, https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156673/adbi-dp36.pdf

ووفقاً لتورول كسكينجورَن Tuğrul Keskingören وباتريك هالبيرن Patrick R. Halpern؛ تعمل مراكز الفكر "كمؤسسة تجمع بين قادة الأعمال والمسؤولين الحكوميين وخبراء السياسة والمحامين والصحفيين كوسيلة للتوصل إلى اتفاق، وحلّ الخلافات المتعلقة بمقترحات سياسية محددة، فيما يتعلق بنخب الطبقة الحاكمة".[28] ولذلك يعرّف جلَن سافِج Glenn C. Savage مؤسسات الفكر والرأي بأنها "الآلية الفكرية لشبكة مغلقة من النخب المؤسسية والمالية والسياسية. وبالتالي لديها الموارد والقدرات لممارسة تأثير على صنع السياسة العامة".[29] يتوافق هذا التعريف مع ما ذهب إليه كمال حسان من كونها "تجمُّع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين، تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية، يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة".[30]

يعرّف قاموس أكسفورد مراكز الفكر بأنّها: "مؤسسات بحث أو منظمات أخرى تقوم على تقديم النصيحة والأفكار في القضايا الوطنية الاقتصادية، من خلال مجموعات متعددة الأنساق المعرفية أو خبراء مختصين"، لكن وبحسب مهند مصطفى فإن هذا التعريف عامٌ وغير منضبط، حيث ظهرت تعريفات أخرى تركز على البنية الإدارية والتنظيمية، من حيث كونها غير ربحية ومستقلة، فيما ركزت

[28] Seyed Asadollah, Athary Maryan and Ehsan Ejazi, "The Impact of Israeli Think Tanks on Israel's Foreign Policy (2006-2017)," p. 252.

[29] Ibid., p. 252.

[30] كمال حسان، "مراكز الفكر الإسرائيلية ودورها في النسيج الاجتماعي،" ص 45.

تعريفات أخرى على مجالات عمل المراكز، هل هي اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية.[31] وهذا ما نجده في تعريف معجم التراث الأمريكي بأنّها "جماعة أو هيئة منظمة تقوم بأبحاث متعمقة لحل المشكلات، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا والمجالات الاستراتيجية أو الاجتماعية أو السياسية أو التسلح".[32] فيما اهتم البعض بتعريفها بناءً على المهام التي تقوم بها كـ"ويناند غيلنر Winand Gellner" الذي يرى بأنّ مهمتها هي إنتاج الأفكار، وعقد لقاءات واجتماعات، ونشر أفكار، وتجنيد النخب لمراكز البحث.[33]

يوجد تركيز في التعريفات السابقة على نوعية منتسبي مراكز الفكر، والمهام التي يقومون بها، وربما هذا ما دفع جيمس ماكجان James McGann إلى تعريفها بناء على الجهة المستفيدة أو المستهدفة، بأنّها "المنظمات التي تولد بحثاً موجهاً نحو السياسات، وتحليلات، ومشورة بشأن القضايا المحلية والدولية في محاولة لتمكين صانعي السياسات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن قضايا السياسة العامة".[34]

يبرز لدينا تعريف الموسوعة البريطانية Britannica على أنّها:

> مؤسسة أو شركة أو مجموعة منظمة للبحث، متعددة التخصصات، وذلك بهدف تقديم المشورة بشأن مجموعة متنوعة من قضايا السياسات من خلال استخدام المعرفة المتخصصة وتفعيل الشبكات. تختلف مراكز الفكر عن المؤسسات الحكومية، والعديد منها منظمات غير ربحية، ولكن قد تقدم خدماتها للعملاء الحكوميين والتجاريين على حدٍ سواء، غالباً ما تتضمن المشاريع المقدمة لعملاء الحكومة تخطيط السياسة الاجتماعية والدفاع الوطني، فيما تشمل المشاريع التجارية تطوير واختبار التقنيات الجديدة والمنتجات الجديدة، ومصادر تمويلها تشمل الأوقاف والعقود والتبرعات الخاصة ومبيعات التقارير والأوراق البحثية.[35]

---

[31] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد** (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2014)، ص 200.

[32] أحمد العسيري، "مراكز الفكر والسياسة الإسرائيلية ودورها في صنع القرار،" ص 94.

[33] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 202.

[34] James Mcgann, *Think Tanks and Policy Advice in the US: Academics, Advisor and Advocates* (New York: Routledge, 2007), p. 11.

[35] Stella Ladi, think tank, site of Britannica, 2015, https://www.britannica.com/topic/think-tank

يمتاز هذا التعريف بجمعه بين نوعية القائمين على المراكز، ومهامها، والجهات المستفيدة منها، علاوة على الجهة الممولة لها. إلا أنّه كالتعريفات السابقة يهمل كيفية تأثيرها، وطبيعة الإنتاج الفكري لهذه المراكز.

بناءً على الثغرات الموجودة في التعريفات السابقة، تقترح هذه الورقة، وبالاستناد على التعريفات السابقة، تبني تعريف مراكز الفكر والرأي كـ:

> مؤسسات تجمع نخبة من المفكرين والباحثين والمتخصصين وأصحاب الخبرة في مجالات عدة، تتلقى تمويلها من الحكومة أو القطاع الخاص أو كليهما، وتقدم خدماتها لكلا القطاعين، تستهدف صنَّاع القرار والرأي العام، وتؤثر فيهما بشكل مباشر أو غير مباشر في القضايا الداخلية والخارجية، ينصبُّ اهتمامها على توصيف الواقع بواسطة أوراق الحقائق أو الأوراق المفاهيمية، وتحليله من خلال أوراق تحليل السياسات، والسعي للتنبؤ بالمستقبل من خلال وضع السيناريوهات بواسطة أوراق تقدير موقف أو التقارير والتقادير الاستراتيجية، علاوة على اقتراح البدائل للتغلب على أي خلل أو معيقات في أداء السلطة، وتقوم بتسويق هذه الأفكار والبدائل من خلال وسائل الإعلام التقليدية والحديثة وكذلك المطبوعات وبعقد الندوات والمؤتمرات.

المطلب الثاني: إطار نظري:

هناك علاقة بين إنتاج المعرفة وممارسة السلطة والحكم، فبحسب فوكو "السلطة تنتج المعرفة (وليس فقط بتشجيعها لأنها تخدمها أو بتطبيقها لأنها مفيدة)، وأن السلطة والمعرفة تقتضي إحداهما الأخرى؛ وأنه لا توجد علاقة سلطة بدون تأسيس مناسب لحقل معرفة، وأنه لا توجد معرفة لا تفترض، ولا تقيم

بذات الوقت علاقات سلطة".[36] يمكننا استخدام تنظير فوكو للعلاقة بين ممارسة الحكم وإنتاج المعرفة كتأطير لإنشاء مراكز الفكر والرأي في العصر الحديث.

بحسب فوكو، أسهم التحوّل في العصر الحداثي نحو العقلانية في زيادة الاهتمام بإنتاج معرفة تهتم بإدارة السكان (البيوسلطة)، حيث أنّ إدارة السكان الناجعة تعني زيادة الإنتاج ومراكمة الثروة، ولذلك وجَّه إنتاج المعرفة إلى علوم الحياة، والعمل والإنتاج،[37] "ومن هنا ينبغي (عند دراسة القرن التاسع عشر) فهم موضوع الإنسان والعلوم الإنسانية التي تحلله ككائن حي، وفرد عامل، وموضوع متكلم، على أساس ظهور السكان كعلاقة بين القوة (السلطة) وموضوع المعرفة"،[38] حيث تؤطر المعرفة لفن الحكم وإدارة السكان.

ارتبطت نظرية فن الحكم منذ القرن السادس عشر بتطور الجهاز الإداري للممالك الإقليمية (بمعنى ظهور الأجهزة الحكومية)، كما ارتبطت بمجموعة من التحليلات وأشكال المعرفة التي بدأت بالتطور في نهاية القرن السادس عشر وازداد نطاقها في القرن السابع عشر، حيث أنّ معرفة الدولة بمختلف عناصرها وأبعادها وعوامل قوتها، سمي بالتحديد "الإحصاء statistics"، أي علم الدولة".[39] فبحسب فوكو "فن الحكم هو عبارة عن الجهد المبذول لترشيد ممارسة السلطة، على وجه التحديد من حيث المعرفة المكتسبة من خلال الإحصاء".[40] وبالتالي فإنّ معرفة الدولة يمكن توظيفها في تكتيكات الحكم.

يتطلب الحكم بفعالية الاحتكام إلى العقلانية، حيث يكون تكوين المعرفة (الدراية) بالحكم غير منفصل عن تكوين معرفة بجميع العمليات التي تدور حول السكان بالمعنى الأوسع لما نسميه "الاقتصاد"، وفي الوقت نفسه، كشكل من أشكال التدخل الحكومي في مجالَي الاقتصاد والسكان، ضمن شبكة مستمرة متعددة العلاقات بين السكان والإقليم والثروة، ليتم الانتقال في القرن الثامن عشر من نظام تهيمن عليه هياكل إدارية منبثقة عن النظام السلطوي (الملكي) إلى نظام تهيمن عليه تقنيات الحكم يدور

---

[36] ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن** (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

[37] Michel Foucault, *Security, Territory, Population, Lectures at the Collège de France 1977-1978* (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 78.

[38] Ibid., p. 79.

[39] Ibid., p. 100.

[40] Ibid., p. 101.

حول السكان، وبالتالي حول ولادة الاقتصاد السياسي.[41] ومن ثم فإنّ "الاقتصاد السياسي هو الشكل الرئيسي للمعرفة".[42]

يجب على من يحكم أن يعرف العناصر التي تُمكِّن الدولة من الحفاظ على قوتها، أو كيفية تطوير قوتها، حتى لا يسيطر عليها الآخرون أو تفقد وجودها بفقدان قوتها، وهذه المعرفة بالأشياء التي تشكل واقع الدولة أطلق عليها الإحصائيات. والتي تتضمن معرفة الحالة:

> بالقوى والموارد التي تميز دولة ما في لحظة معينة. على سبيل المثال: معرفة السكان، وقياس كميتهم، ومعدل الوفيات، والولادة؛ حساب فئات الأفراد المختلفة في الدولة وثرواتهم؛ تقييم الثروة المحتملة المتاحة للدولة، والمناجم والغابات، إلى آخره؛ تقييم الثروة المتداولة، والميزان التجاري، وقياس آثار الضرائب والرسوم، كل هذه البيانات، وأكثر من ذلك، تشكل الآن المحتوى الأساسي لمعرفة الحاكم، ....، وكان من الضروري أيضاً التفكير في جهاز إداري لم يكن موجوداً بعد ولكن سيكون من الممكن أن نعرف بالضبط ما يحدث في المجال في أية لحظة، جهاز إداري لا مجرد وكيل لتنفيذ أوامر الحاكم، أو لزيادة الضرائب والثروة والرجال الذين يحتاجونهم، ولكن في نفس الوقت سيكون جهازاً للمعرفة، وهنا مرة أخرى، كأحد الأبعاد الأساسية لممارسة القوة (السلطة)".[43]

ما سبق ذكره يؤطر نظرياً لفكرة إنشاء مراكز للفكر تُزوِّد الحكام بمعرفة تمكنهم من فن الحكم الناجع وإدارة السكان (البيوسلطة). يمكننا القول، وفي ظلّ الأنظمة الديموقراطية لا يقتصر استهلاك المعرفة المنتجة بواسطة مراكز الفكر على الحكام أو صناع القرار، وإنما يتعداه إلى عموم المحكومين الذين يمارسون دوراً غير مباشر في تسيير الحكم، وذلك بواسطة انتخاب من يرونه مناسباً لتحقيق السياسات والأهداف التي يبغون تحقيقها، والتي تبلورت في أذهانهم من خلال المعرفة التي أنتجتها مراكز الفكر. فبحسب عدنان أبو عامر تؤثر مراكز البحث على صناعة القرار الإسرائيلي من خلال وسيلتين؛ الأولى: التأثير

---

[41] Ibid., p. 106.
[42] Ibid., p. 108.
[43] Ibid., p. 274.

المباشر على الحكومة، والثانية: التأثير على الرأي العام، الذي يؤثر بدوره على الحكومة.[44] وهذا ما تستنتجه أيضاً إسلام العالول.[45]

المبحث الثاني: آلية صنع القرار:

نحتاج للتعرف على آلية وعملية صنع القرار في "إسرائيل" من أجل تتبع دور مراكز الفكر في هذه العملية. يُعرّف صنع القرار على أنه فعل الاختيار من بين البدائل المتاحة في ظلّ وجود حالة من عدم اليقين.[46] يجادل كريم الجندي بوجود تأثير للقوى البنيوية والمؤثرات الطبيعية على عملية صنع القرار في "إسرائيل"، بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية، تتضمن القوى البنيوية شخصية رئيس الوزراء، كذلك تأثير نظام التمثيل النسبي في الانتخابات، والتحالفات السياسية، علاوة على برامج الأحزاب وأيديولوجياتها. فيما يندرج تحت العوامل الخارجية تأثير قوى الأمن والعسكر داخل "إسرائيل"، والمستشارون ومراكز الفكر، وجماعات المصالح كالحريديم، والصهاينة المتدينيين، والهستدروت، والعلاقة مع الولايات المتحدة، والعلاقة مع اليهود في "الشتات".[47]

يعدّ أحمد العسيري النموذج الإسرائيلي من أصعب النماذج في عملية صنع القرارات، وذلك بسبب تنوع العوامل والمتغيرات التي تتعلق بعملية اتخاذ القرارات السياسية.[48] يتفق تشارلز فريليتش Charles Freilich مع أحمد العسيري وكريم الجندي، مدعياً بأنّ عملية صنع القرار الإسرائيلي تعاني من عدة مؤثرات سلبية من بينها البيئة الخارجية، والعوامل الهيكلية المحلية، وعلى رأسها التسييس الشديد لعملية صنع القرار النابعة من نظام التمثيل النسبي الانتخابي، وما يترتب عليه من حاجة للحكم من خلال

---

[44] عدنان أبو عامر، **مراكز البحث العلمي في إسرائيل**، ص 84.

[45] إسلام العالول، "الأبحاث الصهيونية ودورها في صناعة القرار،" ص 36.

[46] Seyed Asadollah, Athary Maryan and Ehsan Ejazi, "The Impact of Israeli Think Tanks on Israel's Foreign Policy (2006-2017)," p. 251.

[47] كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 11.

[48] أحمد العسيري، "مراكز الفكر والسياسة الإسرائيلية ودورها في صنع القرار،" ص 93.

حكومات ائتلافية.[49] بحسب جيورا ايلاند Giora Eiland هناك سببان لضعف إطار صنع القرار في "إسرائيل"، الأول يتعلق بالهيكل السياسي لـ"إسرائيل"، والثاني ناجم عن الغياب الواضح للنظام، فالنظام الانتخابي في "إسرائيل" والطريقة التي يتم بها تشكيل الحكومات ثم سقوطها يوجِد حالة دائمة من عدم اليقين السياسي،[50] وهذا بدوره يؤثر على اتخاذ القرارات. ويؤكد محمود محارب على أنّ طبيعة النظام السياسي تفرض نفسها في عملية صناع القرار بالكيان الصهيوني، حيث يتميز النظام بكثرة الأحزاب، فمنذ قيام "دولة إسرائيل" لم يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة بمفرده، وكان الائتلاف بين الأحزاب هي الطريقة السائدة لتشكيل الحكومة.[51]

يتطلب معرفة كيفية تأثير مؤسسات الفكر والرأي على صناعة القرار التعرف على كيفية صنع القرار في "إسرائيل". يشير وأثري ماريان وإحسان حجازي إلى وجود عدة نماذج لصنع القرار من أبرزها؛ نموذج الفاعل العقلاني Rational Actor Model، حيث يتم اتخاذ القرارات على أساس منطقي وعقلاني، ونظرية تعدد الاختيارات Poliheuristic Theory، وهي مبنية على الاختيار بين عدة قرارات عقلانية، وأخيراً نموذج التفكير الجماعي Groupthink، وهي مبنية على مجموعة قرارات صغيرة متجانسة ومتماسكة.[52]

يجادل محمود محارب بهيمنة "النموذج الوظيفي" في عملية صنع القرار بـ"إسرائيل"، والذي يتضمن الاعتماد في عملية صنع القرار على مؤسسات الحكم،[53] ويشير محارب إلى حدوث تحول عقب حرب 1973 بعد تفجر خلاف بين المستوى السياسي والعسكري حول المسؤولية عن "الفشل" الاستخباراتي في الحرب،

---

[49] Charles Freilich, "National Security Decision-Making in Israel: Processes, Pathologies, and Strengths," *Middle East Journal*, Middle East Institute, Vol. 60, No. 4, Autumn 2006, p. 636.

[50] Giora Eiland, "The Decision Making Process in Israel," in Shlomo Brom and Meir Elran (eds.), *The Second Lebanon War: Strategic Perspectives* (Institute for National Security Studies (INSS), 2007), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2017/08/The-Second-Lebanon-War-25-34.pdf

[51] محمود محارب، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 74.

[52] Seyed Asadollah, Athary Maryan and Ehsan Ejazi, "The Impact of Israeli Think Tanks on Israel's Foreign Policy (2006-2017)," p. 252.

[53] على سبيل المثال فيما يتعلق بالقرارات الأمنية: رئيس الحكومة، لجنة الوزراء لشؤون الأمن، ديوان رئيس الحكومة الذي يحوي مستشارين مختصين، السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، سكرتير الحكومة، ومجلس الأمن القومي "أسسه نتنياهو سنة 1999"، وكذلك وزير الدفاع ورئيس الأركان.

ويؤشر لهذا التحول تقرير "لجنة غرانات" التي شُكلت للتحقيق حول هذا الفشل، حيث انتقد التقرير اعتماد الحكومة على مصدر وحيد في المعلومات وتقدير الموقف وهو جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان Aman"، وقد أوصت اللجنة بضرورة إصلاح هذا الوضع من خلال إنهاء هذا التفرد.[54]

وبحسب محمود محارب، أسهمت عوامل أخرى (عدا عن الفشل في 1973) في إحداث تحولات في آلية صنع القرار، من بينها خسارة حزب العمل Labor Party لانتخابات الكنيست Knesset سنة 1977، وصعود حزب الليكود Likud إلى سدة الحكم، مما وضع حداً لاحتكار حزب العمل تعيين رئيس الأركان وكبار الضباط. علاوة على ذلك، أحداث حرب لبنان سنة 1982، وما رافقها من انقسام بالرأي العام الإسرائيلي حول أهداف الحرب. ويجادل محارب بأنّ العوامل المذكورة دفعت قادة وباحثين من صلب المؤسستين الأمنية والسياسية إلى طرح موضوع كيفية صنع القرار في الكيان الصهيوني، وضرورة وجود مؤسسة مدنية مستقلة عن الجيش تتولى تقويم الأمن.[55]

يستشهد محمود محارب بالباحثين الإسرائيليين أورن براك وغابي شيفر Gabi Sheffer اللذان يجادلان بأنّ عملية صنع القرار تتم في "إسرائيل" بواسطة نموذج "الشبكة الأمنية"، وهي شبكة غير رسمية تمتلك نفوذ وتأثير على السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والقرارات المهمة، ويتعاون أفراد الشبكة فيما بينهم بشكل غير رسمي، حيث يتوزع أفرادها، ومعظمهم ضباط متقاعدين، على المجال السياسي من خلال الانتماء للأحزاب السياسية، وخوض الانتخابات على قوائمها، ويشير كريم الجندي إلى أنّ الضباط الكبار المتقاعدون يشكلون في المتوسط ما يقارب 10% من أعضاء الكنيست.[56] وفي المجال الاقتصادي حيث يشغل العديد منهم مناصب إدارية عليا في الشركات والمؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها شركات

[54] محمود محارب، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها**، ص 97.

[55] المرجع نفسه، ص 99.

[56] كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي**، ص 97.

الهاي تك High-tech، ويؤكد الجندي على ذلك بإشارته إلى أنّ الضباط المتقاعدين يشكلون ثلاثة أرباع المدراء التنفيذيين في مختلف المجالات الاقتصادية.[57] أما في مجال الثقافة والإعلام فيتوزع أفراد هذه الشبكة على وسائل الإعلام كخبراء ومحللين ومراسلين للقنوات والمحطات، وفيما يتعلق بجانب التعليم والأبحاث يترأس أفراد من الشبكة مراكز أبحاث ومعاهد علمية، كمعهد دراسات الأمن القومي The Institute for National Security (INSS) بجامعة تل أبيب، والمعهد الدولي ضدّ الإرهاب International Institute for Counter-Terrorism (ICT) في المركز المتعدد المجالات بهرتسيليا، وكذلك مركز بيجن – السادات Begin-Sadat Center for Strategic Studies بجامعة بار إيلان.[58]

يتضح لنا مما سبق بأنّ التحول من "النموذج الوظيفي" إلى نموذج "الشبكة الأمنية" أسهم في تعزيز دور مراكز الفكر في عملية صنع القرار، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنّ دور هذه المراكز محكوم بعدة عوامل من بينها نوع المركز ومجال عمله، وهذا ما سنتناوله في السطور اللاحقة.

المبحث الثالث: أنواع مراكز البحث:

يوجد عدة تصنيفات لمراكز الفكر؛ يوضح لنا تصنيف ونوع المركز مجال ومدى تأثيره، حيث يتم تصنيف مراكز الرأي بناء على عدة معايير من بينها: معيار التوجه السياسي (ليبرالي، اشتراكي)، ومجال الاهتمام، والتمويل، وأساليب العمل، والانتماء (حكومي، غير حكومي، أيديولوجي حزبي).[59] بحسب كمال حسان يوجد عدة أنواع من المراكز ذات التوجه: الصناعي، والتكنولوجي، والزراعي، والتربوي، والتي يمكن تقسيمها إلى مراكز متخصصة في حقل علمي واحد كمراكز الطاقة، أو مراكز فكر متنوعة التخصصات كمراكز بحوث التاريخ.[60]

---

[57] المرجع نفسه، ص 96.

[58] محمود محارب، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها**، ص 106-109.

[59] مباركية امين، "دور مراكز الفكر الاستراتيجي "Think Tank" في صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية 2017/2011 – المركز المتعدد الاتجاهات بهرتسيليا أنموذجاً"، ص 34.

[60] كمال حسان، "مراكز الفكر الإسرائيلية ودورها في النسيج الاجتماعي،" ص 50.

يدَّعي الباحث الإسرائيلي يحزقيل درور بوجود أنماط مختلفة لمراكز الأبحاث، أولها: أقسام تحليل السياسات policy analysis unit، وهي مراكز بحث داخل الوزارات، وثانيها: مؤسسات البحث المتقدمة Institutions for advance studies، والتي تعمل على إنتاج المعرفة الخالصة، وثالثها: مراكز العقول الموثوق بها Brain trust، وهي مجموعة صغيرة من الباحثين يقدمون الرأي لأصحاب القرار، وأخيراً مراكز البحوث Think tanks التي تعمل في أبحاث السياسات وتحليلها وتطويرها.[61] وبحسب مهند مصطفى يصلح تقسيم درور قديماً، أما في الوقت المعاصر فلا يشترط تفرّغ الباحثين لتكوين مراكز بحث، وعلى الأغلب لا تتبع مراكز الأبحاث حزباً معيناً، وإنما تدافع عن أيديولوجيا تنسجم مع حزب قائم على الساحة.

يصنف ك. ويفر K. Weaver مراكز الفكر ضمن ثلاث مجموعات، بناء على عملها وطريقة تجنيد الموارد للقيام بعملها، أولها: مراكز بحثية وهي بمثابة جامعات بدون طلاب، تضم باحثين من المؤسسات الأكاديمية، تُمَوَّل من القطاع الخاص، وتتميز عن البحث الجامعي بكون أبحاثها تطبيقية ولها علاقة مباشرة بصانع القرار. ثانيها: مؤسسات التعاقد البحثي وفيها باحثين من مؤسسات جامعية يعملون بموجب عقد مع الوزارات أو القطاع الخاص، وبالتالي الجهة الممولة هي التي تحدد الأجندة البحثية. ثالثها: مؤسسات المرافعة Advocacy tank والتي تخدم أيديولوجيا أو مجموعة مصالح باحثين أكاديميين ومن خلفيات مهنية مختلفة، له تأثير غير مباشر على التوجهات الأيديولوجية مثل معهد الاستراتيجية الصهيونية Institute for Zionist Strategies، الذي ينشر أيديولوجيا اليمين الإسرائيلي.[62]

يذهب أشرف بدر إلى تصنيف المراكز بحسب مجال اهتمامها، فيقسمها إلى تسعة أقسام، (الأمن، والأمن والسلام، والتخطيط الاستراتيجي والسياسات عامة، والقضايا الاجتماعية، والفكر، والاقتصاد، والتعليم، والتاريخ، وتعزيز التعايش.[63] فيما صنفها كمال حسان وكذلك أحمد العسيري إلى أربعة قطاعات (بناء على الانتماء)؛ أولها: القطاع الجامعي (مثال: يافا، وهاري ترومان The Harry S. Truman Research Institute)، وثانيها: القطاع الخاص أو المستقل (مثال: فان لير The Van Leer

---

[61] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 200.

[62] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 202.

[63] أشرف بدر، "مراكز الأبحاث الإسرائيلية ودورها في صناعة القرار".

Jerusalem Institute، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية (The Israel Democracy Institute (IDI)، وثالثها: القطاع الحكومي (مثال: أقسام ووحدات في الوزارات)، ورابعها: مراكز فكر تابعة للأحزاب (والتي تهتم بإجراء استطلاعات رأي).[64] فيما اكتفى حسين الشهواني بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام: الحكومية، والجامعات، والقطاع الخاص.[65] وهنا يجب الانتباه إلى إسقاط بعض الباحثين[66] التصنيف على أساس الانتماء (حكومي، وغير حكومي)، والخلط بين المراكز الحكومية وغير الحكومية والجامعية.

يمكننا القول بإمكانية تصنيف مراكز البحث والرأي بطريقة أخرى، بناء على مدى تأثيرها على صناع القرار، حيث يمكننا تصنيفها إلى ثلاثة أنواع؛ أولها: المراكز ذات التأثير المباشر، وتتجسد بشكل أساسي في المراكز التابعة للدولة (كقسم الأبحاث في الكنيست، والبنك المركزي)، وأقسام البحث في الوزارات والأجهزة الأمنية (وخصوصاً الدفاع والخارجية)، وكذلك المراكز التابعة للأحزاب. وثانيها: المراكز ذات التأثير غير المباشر، وهي المراكز التي تهتم بالجانب الفكري والتاريخي والأيديولوجي وقضايا الهوية والتراث (مثال: الحاخام نسيم، وتابنيكين، ويعاري، وإسحق بن تسفي). وثالثها: المراكز التي تجمع بين التأثير المباشر وغير المباشر، حيث تهتم بالقضايا الفكرية وفي الوقت ذاته بقضايا سياساتية (مثال: معهد فان لير).

المبحث الرابع: التمويل:

يستدل البعض على وجود تأثير كبير لمراكز الفكر على صناعة القرار بتخصيص ميزانيات ضخمة لها،[67] فلولا أنّها تلعب دوراً مهماً لما تمّ تخصيص هذه الميزانيات. حيث يظهر لنا من

[64] كمال حسان، "مراكز الفكر الإسرائيلية ودورها في النسيج الاجتماعي،" ص 52–54؛ وأحمد العسيري، "مراكز الفكر والسياسة الإسرائيلية ودورها في صنع القرار،" ص 96.

[65] حسين الشهواني، "مراكز الأبحاث الإسرائيلية: وأثرها في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي".

[66] على سبيل المثال نظيرة خطاب.

[67] وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، ص 10.

خلال تتبع الأرقام المنشورة بواسطة دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) وجود اهتمام من الحكومة الإسرائيلية بالإنفاق على البحث العلمي. فقد بلغ الإنفاق "الوطني" على البحث والتطوير المدني في سنة 2020 مبلغ 76.2 مليار شيكل (أي ما يقارب 23 مليار دولار)، وذلك يعادل 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي،[68] وهي تعدّ النسبة الأعلى بين دول العالم، يليها كوريا بنسبة 4.8%، ثم الصين تايبيه "تايوان" 3.6%، ثم السويد 3.5%، ثم الولايات المتحدة 3.4%، وذلك بحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.[69]

تذهب معظم الميزانيات المخصصة للبحث إلى تمويل الأقسام والمؤسسات البحثية الحكومية، إذ بلغ الإنفاق على البحث والتطوير في المعاهد والمؤسسات والوحدات البحثية الحكومية نحو 1,417.4 مليون شيكل (نحو 370 مليون دولار)[70] في سنة 2016 ، حيث خصص ما يقرب من 2.6% من الإنفاق الوطني على البحث والتطوير المدني؛ 63.9% من النفقات كانت في المكاتب الحكومية ومعاهد البحث، و31% في المنظمات الخاصة غير الهادفة للربح، و5.1% في المنظمات العامة غير الهادفة للربح. تمّ تمويل 37.1% من أنشطة البحث والتطوير في المعاهد من خلال الدعم الحكومي، و23.8% من خلال مبيعات الخدمات والعقود والمنح البحثية. وحدث انخفاض كبير في نسبة الدعم الحكومي للبحث والتطوير (61% في سنة 2009)، وزيادة في الخدمات والعقود والمنح البحثية (17% في سنة 2009). ومن الجدير بالذكر أنّ معاهد البحث في سنة 2016 لديها 1,702 تعاون بحثي مع مؤسسات في "إسرائيل" وخارجها. وقد تمّ توظيف 2,732 شخص بمجال البحث والتطوير في معاهد البحث، منهم 2,141 أكاديمي.[71]

خصصت الحكومة الإسرائيلية جزءاً من ميزانية البحث والتطوير لتمويل الجامعات الإسرائيلية، والتي ذهب معظمها لتمويل أبحاث في مجال العلوم الطبيعية، فقد بلغ الإنفاق على الأبحاث الممولة بشكل

---

[68] الإنفاق الوطني على البحث والتطوير المدني في عام 2020، موقع دائرة الإحصاء المركزية، 2021، انظر: https://www.cbs.gov.il (بالعبرية)

[69] OECD, Gross domestic spending on R&D, site of OECD data, 2022, https://data.oecd.org/rd/gross-domestic-spending-on-r-d.htm

[70] تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرئيل" المركزي لسنة 2016، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.8406.

[71] مسح البحث والتطوير في معاهد البحث "2016"، دائرة الإحصاء المركزية، 2019. (بالعبرية)

خاص في الجامعات الإسرائيلية في سنة 2019 ما قيمته 2.58 مليار شيكل (نحو 724 مليون دولار)، وقد بلغ الإنفاق على القوى العاملة، رواتب ومنح دراسية؛ 1.313 مليار شيكل (نحو 368 مليون دولار) (20.9% من إجمالي الميزانية الخاصة)، وكانت المصروفات الأخرى في الميزانية الخاصة على: المعدات والمواد والخدمات المخبرية؛ 24.9% (643 مليون شيكل) (نحو 180 مليون دولار)، والنفقات العامة والمتنوعة؛ 22.4% (579 مليون شيكل) (نحو 162 مليون دولار)، والتحويلات بين المشاريع؛ 1.8% (47 مليون شيكل) (نحو 13 مليون دولار).[72] تمّ جمع 50.4% من الميزانيات من قبل باحثين من العلوم الطبيعية والرياضيات، و17.6% من الهندسة والعمارة، و9.2% من العلوم الإنسانية، و8.1% من الطب، و7.6% من العلوم الاجتماعية، و3.9% من الزراعة، و0.9 من القانون، و2.2% من دراسة ميدانية غير معروفة. فيما تتصدر الجامعة العبرية بالقدس في التمويل البحثي الحكومي بواقع 22.4%، يليها جامعة تل أبيب 22.1%، و14.7% معهد وايزمان للعلوم Weizmann Institute of Science، و13.3% التخنيون "معهد إسرائيل للتكنولوجيا" Technion – Israel Institute of Technology، و10.8% جامعة بن جوريون في النقب، و9% جامعة بار إيلان، و5% جامعة حيفا، و2.6% من جامعة أرييل.[73]

لا يقتصر تخصيص الموازنات للبحث على القطاع الحكومي، وإنما نجد إسهاماً في ذلك من القطاع الخاص، الذي يستثمر في المجالات التي يتوقع أن تجلب له عائداً، فبحسب دائرة الإحصاء الإسرائيلية في سنة 2019، بلغت المصروفات في الشركات العاملة على البحث والتطوير العلمي 82,732 مليون شيكل (نحو 23,211 مليون دولار)، ذهب منها للصناعة 21,365 مليون شيكل (نحو 5,994 مليون دولار)، والهاي تك 17,612 مليون شيكل (نحو 4,941 مليون دولار).[74]

---

[72] تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرئيل" المركزي لسنة 2019، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.5643

[73] البحث والتطوير في الجامعات في إسرائيل: الإنفاق على البحث الممول بشكل خاص "2019"، دائرة الإحصاء المركزية، 2020. (بالعبرية)

[74] النفقات والاستثمارات في الشركات العاملة في مجال البحث والتطوير، دائرة الإحصاء المركزية، 2019. (بالعبرية)

يؤشر توزيع الميزانيات في القطاعات البحثية المختلفة على طبيعة المعرفة التي تسعى السلطة الحاكمة لإنتاجها، فكما نلاحظ من خلال تحليل أرقام دائرة الإحصاء الإسرائيلية، أنّ تخصيص الجزء الأكبر من الميزانيات الحكومية لقطاع العلوم الطبيعية، وتخصيص جزء أقل للعلوم الإنسانية والاجتماعية (9.2%+ 7.6%). وهنا يجب أن نشير إلى عدم وجود تمييز في الأدبيات المنشورة بين ميزانيات مراكز الفكر والرأي وميزانيات البحث العلمي في العلوم الطبيعية، إذ يتم إيراد الأرقام المخصصة من الحكومة لتمويل البحث والتطوير على أنها مخصصة جميعاً لمراكز الفكر. علاوة على ذلك، يصعب حصر موازنات وتمويل مراكز الرأي، فجزء كبير منها يأتي عبر التبرعات الخارجية (غير المرصودة من دائرة الإحصاء الإسرائيلية)، والتي تصل في بعض المراكز إلى ثلاثة أرباع موازنتها، فعلى سبيل المثال 79% من مصادر تمويل بتسيلم B'Tselem في سنة 2020 كان من دول أجنبية.[75]

المبحث الخامس: تأثير مراكز الفكر والرأي:

يصعب الحكم بتأثير المراكز وذلك بسبب صعوبة القياس والرصد، ويعود ذلك إلى الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة العامة، التي يشترك فيها فاعلون كثر.[76] أيضاً؛ تتم عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات في دوائر مغلقة، وبالتالي ليس من السهل معرفة من هو الأكثر تأثراً أو من كان لديه تفضيل لاتخاذ قرار معين أو تبني سياسة معينة، وكذلك من الصعب قياس تأثير مراكز الفكر بالنظر إلى طبيعة عملها، حيث يصعب قياس تغيير الأفكار والمعتقدات، كون هذه العملية لا تحدث بين عشية وضحاها، فهي عملية طويلة الأجل قد تستمر لعدة سنوات.[77]

يشير هانا مايرز Hannah Meyers إلى وجود انقسام بين الباحثين حول مدى تأثير مراكز الرأي، بين من يرى بوجود تأثير محدود لها، ومن يدَّعي بتأثيرها المباشر على صنع القرار.[78] يفسر وليد عبد الحي

---

[75] عن بتسيلم، موقع المركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم، 2022، انظر:
https://www.btselem.org/arabic/about_btselem

[76] هبة العزب، **دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة**، ص 13.

[77] Heba Gamal El Din, "The Role of Think Tanks in Influencing Policy-Making in Israel," p: 198.

[78] Hannah Meyers, Does Israel Need Think Tanks? Middle East Quarterly, Winter 2009, pp. 37-46.

سبب هذا الانقسام من خلال تناوله تقييم الباحثين لمدى تأثير مراكز البحث في "إسرائيل"، منطلقاً من وجود رأيين؛ **أولهما** يقول: بتأثيرها المحدود، بسبب طبيعة النظام السياسي البرلماني (الأحزاب تتحكم بالقرار)، والنظام الانتخابي النسبي الذي يضعف فرص انتخاب نخب فكرية، وكذلك وجود مطبخ سياسي (كابينت) يتولى بلورة السياسات، بالإضافة إلى أن الدعم المالي محدود مقارنة بدول أخرى (هذا يخالف ما أشرنا إليه سابقاً في تصدر "إسرائيل" دول العالم في نسبة الإنفاق على البحث والتطوير)، كما لا يوجد إعفاء ضريبي لمراكز الأبحاث أو للمنح التي تتلقاها، مما يسهم بدفع مراكز الأبحاث المرتبطة بالجامعات باتجاه الإنتاج الأكاديمي أكثر من التطبيقي، علاوة على وجود أقسام للتخطيط في الجيش والوزارات.[79]

أما **الرأي الثاني** فيقول: بوجود دور كبير لها في صناعة القرار، بالاستناد على وجود مراكز أبحاث حكومية مرتبطة بالجامعات تتلقى تمويلاً كبيراً، علاوة على وجود مسؤولين كبار كانوا في مراكز الأبحاث أو بالعكس.[80]

يدَّعي لويس براونشتاين Lewis Brownstein بوجود انحياز قوي ضدّ التخطيط في صنع القرار بـ"إسرائيل"، خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية مع استثناءات محتملة للزراعة والدفاع، وبأنّ إدارة السياسة الخارجية مبنية على مفهوم "إطفاء الحرائق اليومية"، وذلك لعدة أسباب من بينها شعور المسؤولين أنّ "إسرائيل" واقعة تحت رحمة قوى خارجية، علاوة على عدم وجود إجماع سياسي على بعض المواضيع مثل الموقف من المناطق المحتلة سنة 1967، وأيضاً الاعتماد على التكتيك بدل الاستراتيجية،[81] يضاف إلى ذلك وجود موقف سلبي من بعض المسؤولين تجاه الأكاديميين (البحث العلمي)، الذين يتم تصويرهم كأشخاص يعيشون في بروج عاجية، ويفتقرون للخبرة العملية.[82]

---

[79] وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، ص 6-9.

[80] المرجع نفسه، ص 10.

[81] Lewis Brownstein, "Decision Making in Israeli Foreign Policy: An Unplanned Process," *Political Science Quarterly* journal, The Academy of Political Science, Vol. 92, No. 2, Summer 1977, p. 266.

[82] Ibid., p. 277.

تحاج هبة العزب بفشل المؤسسات الفكرية بالتأثير على السياسة بشكل كبير على الرغم من الثقافة الديموقراطية الإسرائيلية، وأهمية المناقشات السياسية، وحقيقة أن لدى "إسرائيل"، بالنسبة للفرد، نسبة أعلى من مؤسسات الفكر والرأي مقارنة بالولايات المتحدة.[83] فيما يذهب يحزقيل درور بعدم وجود تأثير لمراكز الأبحاث على صانع القرار السياسي في "إسرائيل"، وهذا ما ينتقده مهند مصطفى عبر الإشارة إلى أنّ ادِّعاء درور قد يكون صحيحاً إذا نظرنا إلى الفترة الزمنية.[84]

سبق وأشرنا إلى ما طرحه محمود محارب ويؤكده صالح النعامي،[85] من حدوث تحول بعد "الفشل" الإسرائيلي في حرب 1973، تمظهر هذا التحول في توصيات "لجنة غرانات" الداعية إلى إشراك مؤسسات غير المؤسسات الحكومية "أمان" في تقدير الموقف. وكذلك حصول تحول من تبني "النموذج الوظيفي" إلى نموذج "الشبكة الأمنية"، والذي يتضمن مشاركة المؤسسات المدنية ومراكز الأبحاث في صناعة القرار. كمؤشر على هذا التحول نجد تأسيس مراكز كمعهد دراسات الأمن القومي (INSS)، أنشئ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، والذي يهدف، بحسب صفحته التعريفية، إلى الإسهام في الخطاب العام والمناقشة الحكومية للقضايا الاستراتيجية الرئيسية، وتقديم توصيات سياسية لصانعي القرار وقادة الرأي في "إسرائيل"؛ حيث يقدم المعهد خدماته لكبار المسؤولين العسكريين والحكوميين والاستراتيجيين المستقلين كجزء من جلسات الإحاطة المغلقة والمحاكاة والاستشارات، كما يجتمع رئيس المعهد بانتظام مع رئيس الوزراء، والرئيس، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان وآخرين. وهو مصدر رئيسي للمعرفة للمنظمات السياسية اليهودية في جميع أنحاء العالم، ويساعد في تشكيل الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل"، مما له أثر على صانعي القرار.[86]

---

[83] هبة العزب، **دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة**، ص 19.

[84] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 206.

[85] صالح النعامي، جذور مراكز البحث المؤسساتية في إسرائيل، موقع أطلس للدراسات والبحوث، 2017/7/8، انظر: https://atls.ps/post/14695

[86] المهمة والأهداف، موقع معهد دراسات الأمن القومي، 2022، انظر: https://www.inss.org.il/he/about-2/mission (بالعبرية)

تجادل هذه الورقة بوجود تأثير للمراكز يتراوح بين التأثير المباشر وغير المباشر مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مراكز رأي تجمع ما بين التأثير المباشر وغير المباشر، وفيما يلي التفاصيل:

المطلب الأول: التأثير المباشر:

يَصعُب رصد التأثير المباشر لمراكز الأبحاث والرأي على صناعة القرار للأسباب التي سبق ذكرها، إلا أنه يمكننا رصد تأثير مباشر في عدة مجالات من أبرزها: المفاوضات والحل السياسي، و"التعايش"، والتطبيع، والرقابة الشرطية، ومشاريع القوانين، والسياسات الاقتصادية، وإحكام السيطرة على القدس، والتخطيط. وفيما يلي التفاصيل:

1. المفاوضات والحل السياسي:

يوسي بيلين

يتجسد التأثير المباشر في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين والحل السياسي المرتبط بعملية "السلام" التي انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو، حيث صرَّح عضو الكنيست يوسي بيلين Yossi Beilin في سنة 1998 أنه "بدون الشروط التي أوجدتها هذه المنظمات (مراكز البحث)، لم نكن لنحقق اتفاقيات أوسلو والتفاهمات حول اتفاقية دائمة".[87]

بدأ كل شيء بلقاء بين كاريبه راد–لارسون (تيري رود لارسن Terje Rød-Larsen) مدير معهد الأبحاث النرويجي "فافو" The Fafo Research Foundation، ويوسي بيلين كرئيس لمجلس إدارة معهد الأبحاث الإسرائيلي أي.سي.أف Economic Cooperation Foundation (ECF)، الذي تمّ تأسيسه بواسطة حزب العمل استعداداً لعصر "السلام". بادر لارسن في الاجتماع بطرح إمكانية التوصل إلى اتفاق "سلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي نهاية الاجتماع

تيري رود لارسن

[87] Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, "Foreign Policy Think Tanks and Decision Making Processes," p. 128.

أوصله بيلين بالأستاذ الجامعي والمستشرق في جامعة حيفا يئير هيرشفيلد Yair Hirschfeld، لمزيد من البحث حول الموضوع.[88] أثمرت وساطة لارسن عن عقد لقاء بين هيرشفيلد وأحمد قريع "أبو علاء" (أحد مهندسي اتفاق أوسلو)، وقد دار اللقاء الأول بينهما على أرضية مناقشة ورقة بحثية بعنوان "عوائد السلام في الشرق الأوسط"، كان قد قدمها قريع للمفوضية الأوروبية، ووصلت إلى الأمريكيين والإسرائيليين وقتئذ، وكان هذا اللقاء الأول بين هيرشفيلد وقريع والممهد لما عُرف فيما بعد بمفاوضات أوسلو.[89]

لا يقتصر دور المراكز على الإسهام في التوصل إلى اتفاقيات "سلام"، وإنما يتعداه إلى توفير حلول وبدائل تتعلق بمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين. إذ شكَّلت الأفكار التي قدَّمها أرنون سافير Arnon Soffer من جامعة حيفا في مؤتمر هرتسيليا الأول سنة 2000، حول المعضلة الديموجرافية، الأرضية للانسحاب (الانفصال) أحادي الجانب عن قطاع غزة فيما بعد.[90] ولذلك يعدّ سافير الأب الروحي لخطة الانفصال، فقد اعتمد أريل شارون Ariel Sharon على أفكاره لتنفيذ الخطة.[91] علاوة على ذلك تبنى مؤتمر هرتسيليا سنة 2001 (وكذلك سنة 2008) اقتراحاً يقضي بتبادل الأراضي ضمن المفاوضات مع الفلسطينيين،[92] تلقَّف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmert هذا المقترح وطرحه في مفاوضاته مع الرئيس محمود عباس سنة 2008.[93]

---

[88] عوزي بنزيمان، "مفاوضات أوسلو: قصة الاتصالات السرية التي سبقت الاتفاق،" **مجلة الدرسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، 1993، ص 136.

[89] أحمد قريع، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق 1، مفاوضات أوسلو 1993** (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، ص 49.

[90] عدنان أبو عامر، **مراكز البحث العلمي في إسرائيل**، ص 143.

[91] كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي**، ص 119.

[92] محمد أبو سعدة، مؤتمرات هرتسليا والاستراتيجية الأمنية الصهيونية، موقع المعهد المصري للدراسات، 2016/7/18، ص 4، انظر: https://eipss-eg.org

[93] أولمرت عرض على عباس خارطة لتبادل الأراضي، صحيفة **الرأي**، عمّان، 2019/12/18، في: https://alrai.com/article/368203

يمكننا الاستشهاد بمفهوم "تقليص الصراع" كمثال إضافي على توفير حلول وبدائل، روَّج لهذا المفهوم الباحث الإسرائيلي ميخا جودمان Micah Goodman في كتابه المعنون: "مصيدة 67" الصادر بالعبرية سنة 2017، تبع ذلك إصداره مقالة في مجلة ليبرال العبرية سنة 2019 بعنوان: "ثماني خطوات لتقليص الصراع". حيث أعلن نفتالي بينيت Naftali Bennett بعد توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية سنة 2021 عن تبنّيه لهذا المفهوم في تعامله مع الفلسطينيين.[94] يتضمن مفهوم تقليص الصراع خطة مكوَّنة من ثماني خطوات، اعتمد جودمان في وضعها على دراسات صادرة عن مراكز وأقسام أبحاث، كمعهد دراسات الأمن القومي، وقسم التخطيط بالجيش الإسرائيلي، وكذلك ورقة مقدمة من منظمة "قادة لأمن إسرائيل Commanders for Israel's Security".[95]

يوجد مثال إضافي لتأثير مراكز البحث في مجالات المفاوضات، حيث يدعي غرشون باسكين Gershon Baskin (مدير المركز الفلسطيني الإسرائيلي للبحوث والمعلومات IPCRI) بمشاركة المركز (كقناة خلفية) في مفاوضات مع حركة حماس من أجل إطلاق سراح الجندي الأسير جلعاد شاليط Gilad Shalit، وذلك عبر التواصل مع غازي حمد أحد قيادات حماس في قطاع غزة.[96]

2. "التعايش":

تهدف بعض المراكز إلى تعزيز ثقافة "التعايش" بين الفلسطينيين والإسرائيليين كمركز بيرس للسلام Peres Center for Peace & Innovation، الذي وضع ضمن أهدافه "تعزيز ازدهار دولة إسرائيل، وتمهيد الطريق لحياة مشتركة وسلام دائم بين جميع مواطنيها، وبينها وبين جاراتها".[97] كذلك "المركز اليهودي العربي للسلام" في جفعات حبيبة Givat Haviva الذي ينظم اجتماعات بين الطلاب

---

[94] أشرف بدر، **تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية**، سلسلة دراسة علميَّة محكَّمة (14) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021)، ص 9.

[95] ميخا جودمان، **مصيدة 67: الخلافات الفكرية التي تقف خلف الانقسام السياسي في إسرائيل**، ترجمة الهدهد (دار النشر دافير، 2021).

[96] أشرف بدر، **إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 112.

[97] عن المركز، موقع مركز بيرس للسلام والابتكار، 2018، انظر: https://www.peres-center.org/ar/foundation/about

(الفلسطينيين والإسرائيليين) في المدارس الثانوية، بهدف "تغيير الصور النمطية الذهنية مقابل دعم الحوار الثقافي". كما يقدم المعهد تدريباً للمعلمين حول "المساواة والتعددية والمواطنة الفعالة".[98]

يبرز معهد هاري ترومان التابع للجامعة العبرية في مجال العمل من أجل "التعايش" السلمي، بالإضافة إلى نشر الأبحاث، يقوم المعهد بتخصيص منح دراسية للباحثين المحليين والدوليين، لمرحلة ما بعد الدكتوراه والدكتوراه وكذلك طلاب الماجستير، من أبرز مشاريعه ما أسماه "مشروع صور باهر" بالتعاون مع بلدية القدس بهدف "تعزيز" الحالة المجتمعية والاجتماعية للمجتمعات العربية في المدينة؛ يقوم المشروع على العمل المجتمعي المكثَّف في مناطق كصور باهر بالقدس، من طلاب الخدمة الاجتماعية في الجامعة العبرية الناطقين باللغة العربية، ويعالج مشاكل مثل: التسرب من المدرسة، والخلل الأسري، والزواج المبكر، والعنف داخل الأسرة. يضاف إلى مشاريع المعهد مشروع تدريس اللغة العربية والثقافة، الذي أطلقه بهدف النهوض بـ"السلام" من خلال تعريف طلبة الجامعة العبرية على الثقافة العربية، حيث يقوم الطلاب العرب في قسم الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية بتعليم الطلاب اليهود باللغة العربية، جوهر المشروع ليس فقط ممارسة اللغة العربية ولكن أيضاً بناء جسور التفاهم والثقة والصداقة بين الطلاب اليهود وزملائهم الطلاب العرب. أيضاً من أعمال المعهد إقامة مدرسة بين الأديان، حيث يلتقي الطلاب اليهود والمسلمون والمسيحيون ويدرسون معاً مقاطع من الكتاب المقدس والقرآن والتوراة، ويناقشون "السلام" والوحدة في هذه النصوص ثم يربطونها بالحياة اليومية.[99]

يندرج تحت المراكز الداعية لل"تعايش" مراكز تهتم بتعزيز فرص نموذج حلّ الدولتين كمركز بيرس للسلام (الذي سبق ذكره)، وكذلك المركز الفلسطيني الإسرائيلي للبحوث والمعلومات.[100] وفي السياق نفسه، يمكننا الإشارة إلى مراكز بحث ومؤسسات حقوقية مثل مركز بتسيلم؛ يصدر تقارير وأبحاث تستخدم فيها حقوق الإنسان كمدخل، وتحث على التعايش والتعاون الاقتصادي، وتحرص فيها على

[98] Heba Gamal El Din, "The Role of Think Tanks in Influencing Policy-Making in Israel," p. 204.

[99] Site of The Harry S. Truman Research Institute, The Hebrew University of Jerusalem, 2022, https://truman.huji.ac.il/our-projects

[100] HOME: IPCRI – Israel/Palestine Center for Research and Information, site of Anna Lindh Foundation, 2022, https://www.annalindhfoundation.org/members/ipcri-israelpalestine-center-research-and-information-0

عدم خرق "إسرائيل" للقانون الدولي، حتى لا يتم نزع الشرعية الدولية عنها ووصمها بصفة دولة فصل عنصري (أبارتهيد).[101]

3. التطبيع:

قامت عدة مراكز بعقد نشاطات هدفها تعزيز التطبيع مع الدول العربية، وفي مقدمتها مركز بيرس للسلام الذي حرص على استضافة العديد من المطبِّعين العرب، وإشراكهم بمحاضرات وندوات عن أهمية التطبيع وبناء علاقات "سلام". وهنالك من المراكز من يذهب إلى أبعد من ذلك، ويضع ضمن أجندته العمل على إقامة تحالفات مع دول الجوار؛ كالمركز الإسرائيلي للدراسات العسكرية في زخرون يعقوب.[102] في هذا السياق، تقدم بعضها، مثال ميتفيم Mitvim، توصيات لوزارة الخارجية حول الإمكانيات المتاحة لإقامة علاقات مع الدول العربية، بالتوازي مع المشاركة بجلسات إحاطة لأعضاء الكنيست ومختلف الوزارات الحكومية حول الشؤون الخارجية.[103]

برز المركز الأكاديمي في القاهرة المتفرع عن المجمع الإسرائيلي الوطني للعلوم والآداب في جهوده لتعزيز التطبيع، إذا إنّ المركز يعرّف مهمته الرئيسية بتقوية الروابط بين الجامعات في مصر، وتلك الموجودة في "إسرائيل" والباحثين من البلدين، الحاصلين على منح دراسية لزيارة مصر و"إسرائيل"، ومساعدتهم في الحصول على مواد مكتبية وأرشيفات حول موضوعات بحثهم وتعزيز البحث المشترك.[104]

لم تكتفِ بعض المراكز بتقديم توصيات تعزز التطبيع، بل اتجهت نحو ممارسة دور مباشر في الاتصال مع دول عربية لا تقيم علاقات مع "إسرائيل"، كالاتصالات بين مركز أبحاث سعودي يترأسه أنور العشقي، سفير السعودية السابق في

---

[101] عن بتسيلم، موقع بتسيلم، 2022.

[102] نظيرة خطاب، "دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخططات الغزو الفكري للمنطقة العربية،" ص 12.

[103] تعريف، موقع ميتفيم، 2022، انظر:

https://mitvim.org.il/%D7%90%D7%95%D7%93%D7%95%D7%AA (بالعبرية)

[104] المركز الأكاديمي بالقاهرة، موقع المجمع الوطني الإسرائيلي للعلوم الآداب، 2022، انظر:

https://www.academy.ac.il/RichText/GeneralPage.aspx?nodeId=792 (بالعبرية)

الولايات المتحدة، ومعهد القدس للشؤون العامة Jerusalem Center for Public Affairs الذي يترأسه دوري جولد Dore Gold، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين، وبناء تحالف ضدّ إيران.[105] يضاف إلى ذلك إسهام مؤتمر هرتسيليا في التطبيع، والذي حضر فعالياته وزراء وسفراء وشخصيات عامة من الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية وسورية وقطر.[106] أيضاً ما قام به معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية في نتانيا، من خلال تسهيل تدريس الطلبة الأفارقة بـ"إسرائيل"، بهدف كسب تعاطف 25 ألف طالب إفريقي درسوا في "إسرائيل".[107]

4. الرقابة الشرطية:

تمارس بعض المراكز البحثية ما أسماه مهند مصطفى بدور الشرطة المعرفية، فعلى سبيل المثال؛ تقوم حركة إم ترتسو "إذا أردتم"، المتفرعة عن معهد الاستراتيجية الصهيونية، بملاحقة التوجهات غير الصهيونية في الجامعات الإسرائيلية، وخصوصاً في كليات العلوم الإنسانية.[108] وذلك من خلال تتبع الإصدارات والنشاطات الأكاديمية للأساتذة الجامعيين، والتشهير بأي نشاط ينتقد ممارسات الاحتلال الصهيوني.

يبرز لدينا في تتبعنا لتأثير المراكز في مجال الرقابة الشرطية دور معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية Palestinian Media Watch (PMW)، الذي يهتم بدراسة المجتمع الفلسطيني من خلال نظام الإعلام والثقافة والتعليم التابع للسلطة الفلسطينية، حيث عرض المركز تقاريره في الكنيست الإسرائيلي عدة مرات، كما شارك في مداولات "لجنة الخارجية والأمن" حول موضوع رواتب الأسرى في 2018/2/15، وعقب تقرير للمركز

[105] Regional Challenges and Opportunities: The View from Saudi Arabia and Israel, site of Council on Foreign Relations, 4/6/2017, https://www.cfr.org/event/regional-challenges-and-opportunities-view-saudi-arabia-and-israel-0

[106] محمد أبو سعدة، مؤتمرات هرتسليا والاستراتيجية الأمنية الصهيونية، ص 12.

[107] نظيرة خطاب، "دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخططات الغزو الفكري للمنطقة العربية،" ص 10.

[108] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 235.

سحبت النرويج تمويلها لمركز نسوي فلسطيني تمّ تسميته على اسم الفدائية "دلال المغربي"، بذريعة أن هذه التسمية تمجيد لـ"الإرهاب" وتشجيع له، وذلك في 2017/5/28. كما استخدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu تقرير المركز للاستدلال على وجود توجهات عنفية لدى المشاركين في رحلة سفينة مرمرة التي تهدف لكسر الحصار عن قطاع غزة، وتمّ اقتحامها على يد الإسرائيليين في 2010/6/2، وللاستشهاد بوجود مؤسسات في السلطة تشجع "الإرهابيين" (2010/1/10). وقد عُرضت تقارير المركز في الكونجرس الأمريكي (2017/5/25)، وقد أسهمت تقاريره باتخاذ قرار في الكونجرس بتجميد مبلغ 150 مليون دولار كان يتم منحها للسلطة، بذريعة أن السلطة تدعم الإرهابيين (الأسرى) وعوائل الشهداء (2008/3/1). علاوة على تسبب المركز بضجة إعلامية في بريطانيا، بعدما نشر المركز تقريراً عن استخدام السلطة أموال المساعدات البريطانية لدعم نشاطات "إرهابية".[109]

كمثال إضافي على ممارسة الدور الشرطي، وجّه كل من إيتمار مركوس Itamar Marcus، مدير معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية، وموريس هيرش Maurice Hirsch، رئيس الدائرة القانونية بالمعهد، رسالة تحذير مباشرة إلى البنوك الفلسطينية عبر رسائل نصية SMS من أجل تطبيق قرار قوات الاحتلال، المتعلق برواتب الأسرى الفلسطينيين،[110] وجاء في نص الرسالة: "في حال استمرارك في الاحتفاظ بحسابات الإرهابيين المسجونين (الأسرى) في البنك الخاص بك، فإنك ستجعل نفسك شخصياً، وموظفي البنك الآخرين، شركاء في الجريمة"، وأضافت الرسالة أنه في حال

[109] ساهمنا بالتغيير، نظرة على وسائل الإعلام الفلسطينية، موقع معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية، 2022، انظر: https://www.palwatch.org.il/main.aspx?fi=90 (بالعبرية)

[110] صدر القرار العسكري المعَدل رقم (1651)، بتاريخ 2020/2/9، مع اعتباره ساري المفعول بعد ثلاثة أشهر. ويحظر القرار على البنوك الاحتفاظ بحسابات الأسرى، وإلا فإنها تُعتبر وموظفيها شركاء في "الجريمة"، وأن عقوبة ذلك تنطوي على عقوبة قد تصل إلى سبع سنوات في السجن وغرامة باهظة.

تواجدت حسابات للأسرى في البنوك، سواء باسمهم أو باسم مستفيد مفوض من قبلهم، فيتوجب على البنك تجميد الحسابات وتحويل الأموال الموجودة فيها إلى قائد جيش الاحتلال في المنطقة.[111]

5. مشاريع القوانين:

أسهمت بعض مراكز الأبحاث في بلورة مشاريع قوانين عرضت في الكنيست، تحوَّل بعضها إلى قوانين معتمدة، فقد قاد "معهد الاستراتيجية الصهيونية" الجهود لسن قانون القومية اليهودي في الكنيست، والتقطت الأحزاب اليمينية الفكرة ليتحول إلى قانون صوّت عليه الكنيست.[112] وفي مثال إضافي؛ أسهم المعهد الإسرائيلي للديمقراطية من خلال تحركاته السريعة في إنشاء مركز الكنيست للأبحاث والمعلومات Knesset Research and Information Center، وقد أعد اقتراحاً أولياً للدستور، كما شرع في حملة ناجحة لإلغاء نظام التصويت الثنائي،[113] علاوة على صياغة أول مشروع شامل لحل الخلاف بين الدِّين والدولة في "إسرائيل"، وطرح مبادرة لإنشاء المجلس الاقتصادي الإسرائيلي، وكذلك حثّ رئيس الوزراء على إنشاء هيئة خاصة لشؤون الأقليات تابعة لمكتبه، ناهيك عن تأييد إصدار سلسلة من القوانين لتعزيز الأمن القومي ومكافحة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان.[114]

6. السياسات الاقتصادية:

يبرز لدينا دور "المركز الإسرائيلي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ICSEP" في تأثيره على القرارات الاقتصادية لحكومات اليمين الإسرائيلي، فبحسب صفحته كان له تأثير باتجاه زيادة تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية والسوق الحر والتخلص من ميراث الفكر الاقتصادي الاشتراكي، وقد مدحه نتنياهو بقوله: "لسنوات عديدة ساهم المركز في توفير الأرضية الفكرية للإصلاحات الاقتصادية للأمة،...، نحن بحاجة إلى تغيير نحو أسواق أكثر حرية، ما يفعله المركز هو أداء هذا الدور كمحفز للتغيير، أعتقد أنه لا يمكن الاستغناء عنه". فقد عمل المركز

---

[111] بلال ستيتي، استهداف إسرائيل لحسابات الأسرى الفلسطينيين، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2020/6/9، انظر: https://www.masarat.ps

[112] أشرف بدر، قانون القومية الإسرائيلي (يهودية الدولة)... الدلالات وردة الفعل، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2016، ص 5.

[113] يتضمن التصويت على رئاسة الحكومة بشكل منفصل عن قوائم الكنيست.

[114] Heba Gamal El Din, "The Role of Think Tanks in Influencing Policy-Making in Israel," p. 206.

بمثابة حافز رئيسي للإصلاحات في الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلك: إلغاء احتكار السوق المالية، وقيادة حملة الخصخصة، وإصلاح القطاع المصرفي والإصلاح الضريبي، وتحرير مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة للحكومة، وتفكيك احتكارات مواد البناء، والدفع باتجاه خصخصة الخدمات البلدية.[115]

7. إحكام السيطرة على القدس:

تلعب بعض المراكز دوراً في تزويد سلطة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي بأدوات تعزز من سيطرتها على القدس والتحكم بسكانها من الفلسطينيين، فعلى سبيل المثال؛ تمّ اختيار معهد القدس لبحث السياسات Jerusalem Institute for Policy Research من قبل حكومة "إسرائيل" للمشاركة في خطة اليوبيل الحكومية للـ"تنمية" الاقتصادية للقدس، من خلال توفير قاعدة بحثية لأبحاث التكوين والتقييم لتنفيذ الاقتراح، وهذه عملية مدتها خمسة أعوام بميزانية 850 مليون شيكل (نحو 238 مليون دولار)، وقد تمّ ذلك بعد تنفيذ مشروع بحثي قام به المركز يتعلق بالإمكانات الاقتصادية، والمزايا الحضرية، والأدوات الملموسة لتعزيز القدس كمدينة حكومية نشطة وناجحة، حيث تمّ تبني توصيات المركز من قبل سلطة تطوير القدس (JDA). كما أسهم المركز بإصدار قرار حكومي رقم 3790 المتعلق باستثمار أكثر من 2 مليار شيكل (نحو 561 مليون دولار) في "التنمية الاقتصادية" لشرقي القدس، وعقب قرار الحكومة تمّ اختيار المعهد من قبل وزارة القدس لإجراء التقييم والبحوث الاستراتيجية التي تشتد الحاجة إليها بالتزامن مع تنفيذ القرار. وقد وضع المركز دراسة حول زيادة نسبة النساء العربيات المشاركات في القوى العاملة في القدس (22%) إلى نسبة مشاركة المرأة العربية في "إسرائيل" (35%)، وذلك بهدف زيادة "نمو" اقتصاد القدس بمقدار 457 مليون شيكل (نحو 128 مليون دولار) سنوياً، وقد تمّ تنفيذ نتائج هذه الدراسة بقرار حكومي رقم 3790. بالإضافة إلى ما سبق؛ أسهم المركز باتخاذ قرار

[115] ICSEP's impact, site of The Israel Center for Social & Economic Progress (ICSEP), 2022, http://icsep.org.il/support/icseps-impact

حكومي يتعلق بـ"ترتيبات" الأراضي في شرقي القدس من خلال إيجاد تسوية للأراضي، فمن خلال تواصل المركز مع المهنيين وصناع القرار المعنيين، تمّ تكليف وزارة العدل بإجراء تسجيل 50% من أراضي شرقي القدس بحلول نهاية سنة 2021، و100% من تسجيل الأراضي في شرقي القدس مع نهاية سنة 2025.[116]

8. التخطيط والسياسة العامة:

أسهمت بعض المراكز في وضع خطط وبلورة السياسات في عدة مجالات من بينها: الأمن، ومعاداة السامية، وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) BDS، وفيما يلي التفاصيل:

أ. الأمن:

أسهمت مقترحات وتوصيات بعض مراكز الرأي في تعزيز المنظومة الأمنية الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال؛ ولمواجهة ظاهرة الاسستشهاديين قام مركز يافا بإعداد دراسة حول ذلك، من خلال إجراء مقابلات (مع استشهاديين تمّ اعتقالهم قبل التنفيذ)، وبواسطة دراسة وصايا وتسجيلات مجموعة من الاستشهاديين، قدم المركز عدة توصيات لمواجهة ظاهرة الاستشهاديين من خلال تحليل دوافعهم، ومن ثم العمل على جانب الوعي للأشخاص والبيئة الحاضنة "المحرضة" (المسجد، والمدرسة، والإعلام)، من أجل مجابهة هذه الظاهرة. كما اقترح تقديم تسهيلات حياتية وتقليل الاحتكاك (على سبيل المثال تقليل الحواجز العسكرية)، ومحاولة الوصول لحل سياسي، وأيضاً قطع الدعم المالي عن أهالي الاستشهاديين.[117]

في مثال إضافي، أوصى مركز بيجن – السادات الحكومة الإسرائيلية عقب حرب 2014 على قطاع غزة بتحسين نظام القبة الحديدية، من حيث تصحيح نظام الدفاع ومواجهة التهديدات المحتملة بقذائف

---

[116] The Jerusalem Institute's Impact, site of Jerusalem Institute for Policy Research, July 2019, https://jerusaleminstitute.org.il/en/content/impact

تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرئيل" المركزي لسنة 2019، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.5643.

[117] شاؤول قمحي وشموئيل ايفن، من هم انتحاريو الإرهاب الفلسطيني، جامعة تل أبيب، مركز يافا للأبحاث الاستراتيجية، 2004. (بالعبرية)

الهاون. علاوة على ذلك، قام بحثِّ الجيش على الاهتمام بمواجهة قدرات المقاومة الفلسطينية فيما يتعلق بالأنفاق، من خلال تطوير تكنولوجيا تحدد أماكن الأنفاق ليتم تدميرها.[118]

☑ ب. معاداة السامية:

تتوافق توصيات معهد السياسات العامة المتعلقة بمواجهة ظاهرة "معاداة السامية" مع قرارات الحكومة فيما يتعلق بقضايا الهوية اليهودية والمحافظة على التراث والتعليم، ومن خلال تطوير متحف "الشتات"[119] اليهودي، واستضافة زيارات يهود "الدياسبورا"، بالإضافة إلى إنشاء كرسي أستاذية في جامعات غربية من أجل نشر الهوية والثقافة اليهودية، وكذلك الأخذ بتوصيات المعهد بشنِّ حملة إعلامية مضادة؛ من خلال إنشاء فرع جديد في الدعاية الصهيونية يُدعى "الإعلام الجديد" ويهتم بوسائل التواصل الاجتماعي.[120]

☑ ج. مواجهة حركة المقاطعة بي دي أس BDS:

أوصى معهد السياسات العامة بمواجهة المقاطعة من خلال توسيع وإنشاء علاقات تجارية وزيادة التعاون الاقتصادي مع الدول بهدف مواجهة حملة المقاطعة (بي دي أس).[121]وهذا بالفعل ما قامت به الحكومة الإسرائيلية بالتوجه نحو دول أخرى غير أوروبية (كالصين)، فدول أوروبا تهتمّ بحقوق الإنسان، ولا تحظر نشاط حركة المقاطعة. وفي السياق نفسه، أقام مركز الأرض والإنسان سلسلة من المحاضرات في جامعة بار إيلان تتناول التهديد الذي تشكله المقاطعة الاقتصادية (BDS)، وطرق التعامل معها،[122] وقد أخذت الحكومة الإسرائيلية فيما بعد بجزء كبير من مقترحات المؤتمر.

---

[118] Seyed Asadollah, Athary Maryan and Ehsan Ejazi, "The Impact of Israeli Think Tanks on Israel's Foreign Policy (2006-2017)," p. 263.

[119] مع التحفظ على استخدام مصطلح الشتات والدياسبورا كون استخدامهما يعني ضمناً ترويج الرواية الصهيونية بالحق التاريخي وتشتت "الشعب اليهودي" من أرض الميعاد.

[120] هبة العزب، **دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة**، ص 207–236.

[121] المرجع نفسه، ص 218.

[122] المقاطعة الاقتصادية (BDS): التهديد وطرق التعامل، موقع مركز الأرض والإنسان، 2014، انظر:
https://www.regavim.org.il (بالعبرية)

أيضاً وبهدف كسر المقاطعة الأكاديمية، سعت بعض الجامعات ومراكز الأبحاث إلى عقد مؤتمرات علمية دولية في "إسرائيل"، وذلك بهدف تشجيع طلاب جامعيين وباحثين مرموقين لكسر المقاطعة الأكاديمية،[123] فقد تمّ عقد مؤتمر علمي دولي في الجامعة العبرية في آب/ أغسطس 2015، شارك فيه باحثين من 70 دولة ووصل عددهم إلى 400 باحث من ضمنهم 15 حاصلين على جائزة نوبل.

المطلب الثاني: التأثير غير المباشر:

يمكننا القول بوجود تأثير غير مباشر لمراكز الرأي في عدة مجالات من أبرزها: توفير رأسمال بشري، والترويج الأيديولوجي، والبروباجندا[124]والدعاية، والاستشراق والغزو الفكري، وتوفير قاعدة معلومات، وفيما يلي التفاصيل:

1. توفير رأسمال بشري:

تهدف بعض مراكز الأبحاث إلى توفير كوادر بشرية وقيادات شابة مدربة على التحليل وتقدير المواقف والتفكير ببدائل سياساتية، وهذا بدوره يؤثر على صناعة القرار، إذ أنّ هذه الكوادر ستدير مستقبلاً مواقع مهمة، وستكون قراراتها متأثرة بطرح مراكز الأبحاث التي كانوا ينتمون إليها. على سبيل المثال؛ يذكر الموقع الإلكتروني لمعهد دراسات الأمن القومي أن عدداً كبيراً من باحثي المعهد يشغلون مناصب في الدولة أو تمّ تكليفهم بمهام رسمية، كأودي ديكل Udi Dekel الذي ترأس الفريق الإسرائيلي في المفاوضات مع الفلسطينيين في محادثات أنابوليس Annapolis في عهد أولمرت، وكذلك شلومو بروم Shlomo Brom الذي يشغل منصب نائب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء، كما تولى مئير إلران Meir Elran منصب مساعد رئيس لجنة التحقيق في فينوغراد Winograd بعد الحرب على لبنان سنة 2006، ويعمل عوديد عيران Oded Eran كمستشار في الكنيست.[125] كمثال إضافي نجد

---

[123] وضع الشعب اليهودي (تقدير سنوي 2014–2015)، موقع معهد سياسات الشعب اليهودي، 2016، انظر:
https://jppi.org.il/uploads/JPPI-2015_Annual_Assessment_HEBREW.pdf (بالعبرية)

[124] نشر المعلومات بطريقة موجهة أحادية وغير موضوعية تهدف للتأثير على تفكير أكبر قدر ممكن من الناس.

[125] Heba Gamal El Din, "The Role of Think Tanks in Influencing Policy-Making in Israel," p. 200.

جيدي غرينشتاين Gidi Grinstein (مؤسس معهد رئوت Reut Institute)، وفي الفترة ما بين 1999 إلى 2001، قد شغل منصب سكرتير فريق التفاوض مع الفلسطينيين.[126]

2. الترويج الأيديولوجي:

تستخدم الأحزاب السياسية (اليسار واليمين) مراكز الأبحاث للترويج لأيديولوجياتها وبرامجها السياسية، فصبغ أي سياسة أو توجه بصبغة "علمية" يكسبها تأييد شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك استخدام التعليم والمناهج كأداة للترويج لهذه الأيديولوجيات، فعلى سبيل المثال يقوم معهد الاستراتيجية الصهيونية بنشر أيديولوجيا اليمين الإسرائيلي.[127] وقد مارس عدة نشاطات في عهد حكومة نتنياهو (2009–2013) بهدف نشر الأفكار الصهيونية القومية.[128] وبحسب الصفحة الرسمية للمعهد فقد حقّق العديد من الإنجازات في مجال الدين والدولة في "إسرائيل"، وصمّم برامج تعليمية في المدارس الحكومية.[129] وكذلك الأمر معهد دراسات الأمن القومي (جامعة حيفا) الذي يحمل أيديولوجيا يمينية، ويقوم بالتأثير غير المباشر من خلال إقامة مسارات تعليمية استكمالية في مجال الأمن القومي، يشارك فيها ضباط في الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى إقامة أيام دراسية يشارك فيها الضباط.[130]

في السياق نفسه، يعمل مركز بيجن – السادات للدراسات الاستراتيجية، ذو التوجه اليميني الاستشراقي، على الترويج لأيديولوجيا اليمين.[131] وكذلك "مركز أرييل" لأبحاث السياسات Ariel Center for Policy

---

[126] Yoel Guzansky, The Role and Influence of Think Tanks in the Israeli Experience, INSS, 2014, https://www.inss.org.il/role-influence-think-tanks-israeli-experience

[127] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 202.

[128] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 221.

[129] تعريف، موقع معهد الاستراتيجية الصهيونية، 2022، انظر: https://www.izs.org.il/he (بالعبرية)

[130] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 215.

[131] المرجع نفسه، ص 217.

Research في مستوطنة "شعريه تكفا" الذي يروج لليمين الاستيطاني.[132] وأيضاً مركز شاليم Shalem Center الذي اعترفت به الحكومة كمعهد أكاديمي، ويمنح درجة البكالوريوس في العلوم الإنسانية، والذي وضع ضمن أهدافه إنتاج نخبة فكرية يمينية.[133] بالإضافة إلى معهد أبراهام هارمان The Avraham Harman Institute لدراسة اليهودية المعاصرة الذي شارك في وضع المنهج الدراسي لليهودية المعاصرة، ووضع منهج دراسي لطلبة الماجستير والدكتوراه والبكالوريوس في الدراسات اليهودية المعاصرة، والمحرقة، والإبادة الجماعية في القرن العشرين، كجزء من قسم تاريخ "إسرائيل" واليهودية المعاصرة.[134]

في المقابل، نجد مركز مولاد Molad Center المقرب من اليسار، والذي أسهمت أبحاثه المتعلقة بالرأي العام بتغيير الاستراتيجية السياسية لأحزاب الوسط واليسار، خصوصاً فيما يتعلق بوجود ثمن للاستيطان، ومن خلال تشجيع نموذج حلّ الدولتين.[135] وفي السياق ذاته، مكّنت إسهامات مجموعة من الباحثين العاملين في معهد فان لير من التنفيذ الناجح للإصلاحات وإدخال الأساليب الحديثة في مجالات التعليم الرسمي وغير الرسمي.[136]

3. البروباجندا والدعاية:

تمارس بعض المراكز دوراً في الدعاية الموجهة والترويج للرواية الصهيونية، فعلى سبيل المثال، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون David Ben Gurion، بتأسيس معهد شيلواح[137] سنة 1959 بهدف مجابهة الرواية العربية حول التهجير القسري للسكان الفلسطينيين سنة 1948، ومحاولة الترويج لهروبهم.[138]

أيضاً، تمّ استخدام بعض المراكز كأداة للإعلان والترويج لبعض الخطط السياسية، كإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون عن خطة الانفصال (الانسحاب من قطاع غزة) في مؤتمر معهد الدراسات

---

[132] المرجع نفسه، ص 221.

[133] المرجع نفسه، ص 223.

[134] أشرف بدر، "مراكز الأبحاث الإسرائيلية ودورها في صناعة القرار".

[135] من نحن، موقع مولاد، 2022، انظر: http://www.molad.org/about/molad (بالعبرية)

[136] عن المعهد، موقع معهد فان لير، 2022، انظر: https://www.vanleer.org.il (بالعبرية)

[137] تحول اسم المعهد سنة 1983 إلى "مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التابع لجامعة تل أبيب.

[138] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 204.

الاستراتيجية – المركز المتعدد المجالات (هرتسليا) سنة 2003.[139] وإعلان نتنياهو في مركز بيجن – السادات للدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة بار إيلان لإلقاء خطابه المعروف بخطاب بار إيلان سنة 2009 (الذي يقرّ فيه ضمناً بنموذج حلّ الدولتين)، ثم تراجع عنه في خطاب آخر ألقاه في بار إيلان سنة 2012.[140]

4. الاستشراق والغزو الفكري:

بحسب نظيرة خطاب تهدف بعض المراكز إلى التمهيد للغزو الفكري للدول العربية، ومحاولة دراسة مكامن ضعفها وقوتها، فنجد دراسات عن مخاطر امتلاك مصر سلاح نووي، ودراسات حول تنامي قدرة العراق العسكرية. علاوة على دراسات تتعلق بالتركيبة العرقية والإثنية في الدول العربية، وحرب المياه المتوقعة في الشرق الأوسط.[141]

تهتم بعض المراكز بدراسة الأوضاع في الدول العربية، بل إن هنالك مراكز تهتم بدراسة الشرق الأوسط ككل، مثل مركز حاييم هرتسوغ لدراسة الشرق الأوسط والديبلوماسية The Chaim Herzog Center for Middle East Studies and Diplomacy والتابع لجامعة بن جوريون، وهو مركز مختص بالدراسات والأبحاث الشرق أوسطية في الماضي والحاضر، ويقدم منح بحثية للطلاب.[142] يغلب على هذه المراكز التوجهات الاستشراقية، علاوة على مشاركة بعضها في سرقة تراث الدول العربية، كما فعل معهد تراث بابل Babylonian Jewry Heritage Center، الذي قام بتهريب المخطوطات العبرية والآثار من العراق.[143]

5. توفير قاعدة معلومات:

تلعب مراكز الأبحاث التابعة للدولة (كدائرة الإحصاء وقسم الأبحاث في الكنيست)، وأقسام التخطيط في الوزارات، دوراً أساسياً في توفير قاعدة معلومات لصنّاع القرار، بل إن بعضها يحتكر هذه

---

[139] خالد شعبان، "مراكز الأبحاث العربية والاسرائيلية: واقع وتحديات،" ص 66.

[140] المرجع نفسه، ص 67.

[141] نظيرة خطاب، "دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخططات الغزو الفكري للمنطقة العربية،" ص 7.

[142] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد**، ص 220.

[143] نظيرة خطاب، "دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخططات الغزو الفكري للمنطقة العربية،" ص 12.

المعلومات بذريعة خطورتها الأمنية (مثال: جهاز أمان)، بالرغم من ذلك نلمس توفير بعض مراكز الأبحاث تقارير استراتيجية وقاعدة معلومات لصانع القرار، كمؤشر المناعة القومية السنوي الصادر عن مركز هرتسليا متعدد المجالات. وكذلك تقارير معهد القدس التي تشكل قاعدة معرفية للعديد من الخطط الحكومية المتعلقة بالقدس مثل: المخطط التفصيلي لمنطقة القدس – الوضع القانوني، وخطة مكتب رئيس الوزراء لتآكل المنحدرات الساحلية "المدينة الأكاديمية"، وكذلك الخطة الرئيسية للبنية التحتية والسلامة على الطرق للمواصلات في القدس، ومشروع المباني الخضراء التابع لوزارة حماية البيئة.[144]

الخلاصة والاستنتاجات:

أسهم التحول في شكل النظام السياسي من الأنظمة الملكية إلى الأنظمة الديموقراطية بزيادة الاهتمام بإنشاء مراكز البحث والفكر والرأي، إذ أنّ الأنظمة الملكية تستند على نظرية الحق الإلهي في الحكم، وبالتالي تنتفي إمكانية مناقشة وتقييم قرارات الحاكم الذي يدعي بأنّه يملك تفويضاً ربانياً بالحكم واتخاذ القرار، بينما بنيت الأنظمة الديموقراطية على فكرة التشارك باتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر عبر الاستفتاءات، أم بشكل غير مباشر من خلال الديموقراطية النسبية التي ينتخب فيها الأفراد من يمثل تطلعاتهم، ويعمل على تنفيذها.

يمكننا الاستنتاج بأنّ التحول نحو تعزيز مكانة مراكز البحث في الغرب ومن ثم في جزء من دول العالم، ناتج عن التغير الابستمولوجي epistemology الذي شهده العالم الغربي، وتحول من تبني الوحي كمصدر أساسي من مصادر المعرفة، نحو الاستناد على العقل والعقلانية، مما أسهم في تعزيز اتخاذ القرارات على أسس عقلانية وبعد دراسة وبحث وتمحيص.

أسهم الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي في حرب 1973 بالتحول من "النموذج الوظيفي" إلى نموذج "الشبكة الأمنية"، وزيادة الاعتماد على مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار، إلا أنّ "صدمة" 1973 وغيرها من العوامل لم تتسبب بمأسسة دور مراكز الرأي في صنع القرار، وبقي دور هذه المراكز مرتبطٌ برغبة الحكام وصنّاع القرار، فلا يوجد في النظام السياسي الإسرائيلي ما يلزم صانع القرار بالاستماع إلى

[144] The Jerusalem Institute's Impact, Jerusalem Institute for Policy Research, July 2019.

تقديرات المؤسسات البحثية، وما زالت التوازنات الحزبية والاعتبارات الانتخابية تلعب دوراً أساسياً في عملية صنع القرارات داخل الكيان الصهيوني.

يتأثر صانع القرار بتقديرات وتقارير مراكز الرأي والفكر، التي يتحكم في مدى تأثيرها عدة عوامل تتعلق بتخصصها، واهتماماتها، ونوعها، وانتمائها، ومؤهلات القائمين عليها، علاوة على الميزانيات المخصصة لها، والجهات الممولة للبحث والتطوير، فمن يتحكم بالتمويل يحدد الأجندة البحثية، وبالتالي يتحكم بشكل المنتج المعرفي (في تجسيد لعلاقة السلطة بالمعرفة)، وهذا يقود للتحكم في ماهية وكيفية تأثير مراكز الرأي.

يصعب الجزم بمدى وماهية تأثير مراكز الرأي على صناعة الرأي وذلك لتعقيد عملية صنع القرار في الكيان الصهيوني وتعدد اللاعبين والمؤثرين، لكن يمكننا الادعاء بوجود تأثير مباشر وغير مباشر لمراكز الرأي. حيث رصدت الدراسة ثمانية مجالات (تسهم في عملية إدارة السكان "البيوسلطة") تؤثر فيها المراكز وهي: المفاوضات والحل السياسي، و"التعايش"، التطبيع، والرقابة الشرطية، ومشاريع القوانين، والسياسات الاقتصادية، وإحكام السيطرة على القدس، والسياسات والخطط. فيما رصدت خمسة مجالات تؤثر بشكل غير مباشر، وهي: توفير رأسمال بشري، والترويج الأيديولوجي، والبروباجندا والدعاية، والاستشراق والغزو الفكري، وتوفير قاعدة معلومات.

يمكننا الاستنتاج بأنّ مجالات التأثير المباشر وغير المباشر لمراكز الأبحاث تتوزع على عدة قطاعات، من بينها السياسي كالإسهام في المفاوضات واقتراح الحلول السياسية للصراع، والقانوني باقتراح مشاريع القوانين، والأمني سواء باقتراح الخطط والسياسات أم الرقابة الشرطية، والاجتماعي الذي نجده في العمل على موضوع "التعايش"، والاقتصادي من خلال اقتراح سياسات اقتصادية، والثقافي الأيديولوجي من خلال الترويج والبروباجندا، عدا عن الجانب البيروقراطي الذي يتمثل بتوفير رأسمال بشري ومحاولة توفير قاعدة معلومات تفيد بالتخطيط.